الهيئة العامة للصناعة
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

PAI PUCLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

مجلة الصناعة والتنمية

السنة العشرون العدد 118 مايو 2019

رئيس مجموعة شركات الغنام العم عبدالعزيز أحمد الغنام لـ"الصناعة والتنمية":

الكويت ستكون من أوائل الدول بفضل خططها التنموية الواعدة

- الروضان : منظومة تشريعية متكاملة تضع الكويت على طريق العالمية
- تقي : توفير قاعدة صناعية متكاملة أمام المستثمرين

VISA
Signature

التجاري
Al-Tijari

باقة من الامتيازات الحصرية

5

سنوات اشتراك
مجاني
+
3% استرداد نقدي

4000 1234 5678 9010
GOOD THRU 12/24
CARDHOLDER NAME

اطلب بطاقتك الآن!

AlTijariCBK Commercial Bank of Kuwait 50888201 1 888 225 cbk.com

التجاري... هو إختياري

... وتتواصل الإنجازات والتطلعات نحو غد أكثر إشراقاً برؤية ثابتة وعزيمة لا تلين ، يقودها وبحكمة واقتدار حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – حفظه الله ورعاه – والذي قام بزيارة أميرية تاريخية إلى جمهورية العراق لتعزيز العلاقات ودفعها قدماً للأمام في كل المجالات وتطوير علاقات التعاون الاقتصادي وإنهاء كل المشكلات العالقة بين البلدين.

وتعد تلك الزيارة تاريخية كونها تأتي بعد طول انقطاع من الناحية الزمنية ، كما تكمن أهميتها في ظل التوترات الجيوسياسية التي تمر بها دول المنطقة في الآونة الحالية والتي تتطلب رؤى غير تقليدية ونهجاً قائماً على التعاون مع جميع دول الجوار والذي من شأنه تحقيق الأمن والاستقرار لبلدنا الحبيب الكويت.

ومع السعي الدؤوب والحثيث الذي قام به معالي وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد ناصر عبد الله الروضان لتطوير وتحسين بيئة الأعمال عبر بناء منظومة تشريعية متكاملة تضع الكويت على طريق العالمية ، أقر مجلس الأمة في نهاية دور انعقاده 3 قوانين مهمة من شأنها تطوير وتحسين الأداء الاقتصادي وجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحقيق الرؤية التنموية الشاملة للاقتصاد بشكل عام والقطاع الصناعي على وجه الخصوص.

فقد كان لإقرار قوانين التأمين ومزاولة مهنة مراقبي الحسابات وتعديل قانون الشركات بالغ الأثر والأهمية في بيئة الأعمال والتي انعكس إقرارها من قبل نواب الأمة إيجاباً في مسيرة التطور الاقتصادي واستقبلها رجال الأعمال بمختلف القطاعات بشكل إيجابي كونها تحرك المياه الساكنة وتزيد من وتيرة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وترفع في الوقت من تصنيف الكويت العالمي في مؤشر تحسين بيئة الأعمال.

وفي العدد الجديد من مجلتكم "الصناعة والتنمية" نلقي الضوء على تجربة أحد رجالات الكويت المؤسسين في قطاع السيارات وصاحب بصمة ريادية في بيئة الأعمال العم عبد العزيز الغنام رئيس مجموعة شركات الغنام والذي تطرق في لقاء خاص معه لرؤاه الاقتصادية حول أهم القضايا المطروحة حالياً ورؤيته المستقبلية ونصائحه للشباب الكويتي في مختلف المجالات.

ويتضمن العدد عدداً من الموضوعات ذات الأثر الإيجابي على أداء القطاع الصناعي والتي من أبرزها دخول الكويت رسمياً عصر السيارات الكهربائية عبر تشكيل لجنة فنية لوضع البنية التحتية اللازمة للشواحن الكهربائية ، بالإضافة إلى وضع آلية العمل الخاص بتلك الشواحن وضوابط استخدام السيارات الكهربائية.

كما يتناول لقاءً فريداً من نوعه ينعقد لأول مرة مع أكثر من 130 منشأة تصدير في مقر الهيئة العامة للصناعة، حيث اجتمع مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبد الكريم تقي عبد الكريم مع ممثلي تلك المنشآت حيث أكد خلال اللقاء أن الهيئة لا تألو جهداً في دعم ومساندة المصدرين والعمل على تذليل كل العقبات أمامهم لزيادة الصادرات غير النفطية.

ويتضمن العدد أبوابنا الثابتة ، حصاد الهيئة وملف التقييس وملف العدد ، بالإضافة إلى تقارير محلية وعالمية لأبرز الموضوعات الصناعية المطروحة ، مع عرض لأهم التجارب العالمية الناجحة ، بالإضافة إلى التحقيقات الخاصة التي أجرتها " الصناعة والتنمية" في عددها الحالي.

حفظ الله الكويت من كل مكروه وسوء...

مع تحيات أسرة التحرير..

أماكن انتشارنا

الجهات الحكومية

- مجلس الأمة
- المجلس البلدي
- وزارة الصحة
- وزارة الأشغال العامة
- وزارة الإعلام
- وزارة الداخلية
- وزارة التربية
- الإدارة العامة للجمارك
- بلدية الكويت
- وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل
- وزارة التجارة والصناعة
- وزارة الخارجية
- وزارة الكهرباء والماء
- وزارة التعليم العالي
- الهيئة العامة للبيئة
- الهيئة العامة للشباب
- الهيئة العامة للرياضة
- الهيئة العامة للاستثمار
- هيئة أسواق المال
- الهيئة العامة للقوى العاملة
- الإدارة العامة للإطفاء
- الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- المؤسسة العامة للرعاية السكنية
- المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
- معهد الكويت للأبحاث العلمية
- غرفة تجارة وصناعة الكويت
- ديوان المحاسبة
- الجهاز المركزي للمناقصات العامة
- سوق الكويت للأوراق المالية
- هيئة تشجيع الاستثمار المباشر
- هيئة النزاهه
- هيئة الغذاء والتغذية

القطاع الصناعي

- جميع المصانع المحلية

هيئات دولية وإقليمية

- هيئة التقييس لمجلس التعاون لدول الخليج العربي (GISO)
- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (ADMO)
- منظمة الاستشارات الصناعية
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)
- صندوق النقد العربي
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية
- المنظمة العربية للأقطار
- المصدرة للبترول (أوابك)
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

جمعيات النفع العام

- جمعية المهندسين
- جمعية المحامين
- جمعية الصحفيين
- اتحاد الشركات الاستثمارية
- اتحاد العقاريين في الكويت
- اتحاد المصارف
- جمعية العلاقات العامة
- الجمعية الاقتصادية الكويتية
- اتحاد الصناعات الكويتية
- جمعية المحاسبين والمراجعين

النوادي الصحية

- نادي فلكس
- نادي بلاتينيوم الصحي
- سيركت بلس

البنوك المحلية

- بنك الكويت الوطني
- بنك الخليج
- بنك برقان
- بنك بوبيان
- البنك التجاري
- بنك الكويت الدولي
- بنك الكويت الصناعي
- بيت التمويل الكويتي
- بنك وربة
- البنك الاهلي الكويتي
- البنك الأهلي المتحد

العيادات الصحية والمستشفيات

- مستوصف العائلة كلينيك للتخصصات الطبية
- مستشفى السلام
- مستشفى دار الشفاء
- عيادة أسنان
- مستشفى هادي
- مستشفى المواساة
- مستشفى الأمومة

السفارات

- دول مجلس التعاون الخليجي
- لبنان
- سوريا
- مصر
- فلسطين
- الأردن
- تركيا
- إيران
- جنوب افريقيا
- ماليزيا
- اليابان
- كوريا
- الصين
- تونس
- المغرب
- الجزائر
- كندا
- أستراليا
- فرنسا
- روسيا
- ألمانيا
- بريطانيا
- إسبانيا
- إيطاليا

شركات الاتصالات

- زين
- اوريدو
- فيفا
- هيئة الإتصالات

المجمعات التجارية

- مجمع أولمبيا
- مجمع 360
- مجمع الأفينيوز
- مجمع الفنار
- مجمع The Cube
- برج كيبكو
- مارينا مول
- مجمع البستان
- The Gate Mall
- مجمع الصالحية
- مجمع التجارية

الفنادق

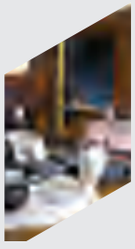

- فندق الجميرا
- فندق السفير
- فندق هوليدي ان
- فندق الشيراتون
- فندق الفورسيزونز
- فندق الهيلتون

- مؤسسة البترول
- شركة نفط الكويت
- شركة البترول الوطنية
- شركة نفط الخليج
- شركة صناعة الكيماويات البترولية

الجمعيات التعاونية

- جمعية العديلية
- جمعية قرطبة
- جمعية كيفان
- جمعية الروضة وحولي
- جمعية الشويخ والشامية
- جمعية الضاحية والمنصورية
- جمعية اليرموك
- جمعية خيطان
- جمعية شرق
- جمعية مشرف
- جمعية الخالدية
- جمعية السرة
- جمعية الفيحاء
- جمعية النزهة
- جمعية القادسية

الجامعات

- الكلية الاسترالية ACK
- جامعة الخليج GUST
- جامعة الكويت (جميع الكليات)
- الجامعة الامريكية في الكويت AUK
- جامعة الشرق الأوسط الأمريكية AUM
- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

عبد الكريم تقي عبد الكريم
رئيس التحرير

سالم محمد المهنا
مدير التحرير

علي عبدالله جاسم
سكرتير التحرير

م.وليد خالد المجني
المنسق العام وعضو هيئة التحرير

هيئة التحرير
م.فايزة أحمد المذكور
أ. نايف مطلق المطيري
م. فهد حمود المطيري
م. عصام عبد الكريم الزيد
دلال الرفدي
بدور المطوع

الصناعة والتنمية

مجلة دورية تهتم بقضايا الصناعة والتنمية
تصدرها الهيئة العامة للصناعة وتوزع مجاناً
دولة الكويت

دولة الكويت، ص.ب: 4690
الصفاة - الرمز البريدي: 13047
تلفون البدالة: 25302222
فاكس : 25302777
العلاقات العامة: 25302030
قسم الإعلام : 25302280

www.pai.gov.kw
e-mail: industry@ pai.gov.kw

@Social_Pai @PAI_KW

كافة الآراء والمقالات المنشورة تعبر عن رأي صاحبها وليس عن رأي الهيئة العامة للصناعة

تصميم وطباعة
أروى العالمية للأعمال الطباعية
arwa universal printing press

داخل العدد

8
زيارة أميرية تاريخية إلى العراق

12
وضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية التجارة الحرة بين الكويت والعراق

16
"هيئة الصناعة" عقدت اللقاء السنوي الأول مع ممثلي 130 منشأة تصدير

24
رسمياً.. الكويت تدخل عصر السيارات الكهربائية

26
الوزير الروضان : 96.4 % من موظفي "الصناعة".. عمالة وطنية

30
تطوير القطاع الصناعي وفقًا للاستراتيجيات العالمية

32
تقي : توفير قاعدة صناعية متكاملة أمام المستثمرين لتعزيز المنتجات الوطنية

38
10 % من العقود الحكومية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة

46 هيئة الصناعة: لجنة حكومية مشتركة لبناء مدن صناعية

48 بيئة الأعمال الكويتية على طريق العالمية بمنظمة تشريعية متكاملة

56 للكويت مكانة قوية في مجال فرص الاستثمار الكبيرة والواعدة

62 الكويت تطمح لمختبرات مقاييس ومواصفات معتمدة عالمياً

64 الصناعة احتفلت بيوم الاعتماد الدولي الحادي عشر

66 هيئة الصناعة احتفلت باليوم العالمي للمترولوجيا

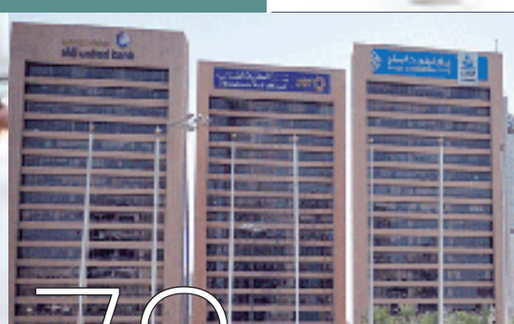

74 صناعيون : للمعارض دور متزايد في تعزيز المنتجات الوطنية

78 تمويلات البنك الصناعي تجاوزت المليار دينار في 45 عاماً

80 "هيئة الصناعة" أقامت يوماً ترفيهياً لموظفيها

ناقشت سبل تطوير العلاقات في العديد من المجالات وحسم القضايا العالقة

زيارة أميرية تاريخية إلى العراق

أكدت زيارة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه - إلى جمهورية العراق الشقيق على تنامي وتطور العلاقات بين البلدين، الأمر الذي يعد "مؤشرا مهمًا" لتعزيز الاتفاقات السابقة بين حكومتي البلدين، وحل ما تبقى من أمور عالقة.

زيارة تاريخية

ووفق ما نشرته " كونا"، فإن هذه الزيارة التي وصفت بـ "التاريخية" هي الأولى لصاحب السمو أمير البلاد للعراق منذ 2012 حين زار بغداد آنذاك للمشاركة في القمة العربية في دورتها الاعتيادية الـ23، كما تأتي بعد نحو شهر واحد من الزيارة الأولى لرئيس الوزراء العراقي عادل عبدالمهدي إلى الكويت.

تذليل العقبات

وفي هذا الصدد حرص الطرفان على تذليل العقبات أمام التعاون الثنائي في مختلف المجالات لاسيما مجالي الغاز والتجارة، كما تناولت المباحثات سبل تذليل العقبات في ملفي إصدار سمات الدخول وتسهيل حركة البضائع والسلع بين البلدين.

واتفق الطرفان على إنجاز ما تبقى من خطوات اتفاقية الغاز بين البلدين، وذلك بالاعتماد على ما أنجز في هذا المجال أخيرا في اجتماعات اللجنة الكويتية العراقية المشتركة التي عقدت في الكويت قبل نحو شهر.

اجتماعات وزارية

وبدورهم عقد عدد من الوزراء الكويتيين اجتماعاً مع نظرائهم العراقيين على هامش الزيارة الرسمية، وبحثوا عددا من الموضوعات الثنائية لاسيما سبل تعزيز التعاون المشترك بين البلدين في مجالات مختلفة.

إعمار العراق

وجاءت هذه الزيارة كذلك استكمالا لدور الكويت الداعم لإعادة إعمار العراق لاسيما أن البلدين سبق أن ترأسا معا المؤتمر الدولي

لإعادة إعمار العراق الذي أقيم في الكويت في فبراير من العام الماضي بمبادرة كريمة من سمو أمير البلاد؛ إذ تؤمن الكويت بشكل راسخ بأهمية أن تنعم جمهورية العراق الشقيق بالأمن والاستقرار.

وتعتبر هذه الزيارة "ناجحة وتوقيتها مهم للغاية" وفق ما أكده نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الكويتي معالي الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، كما أوضح أهمية متابعة ما جرى الاتفاق عليه في اجتماع اللجنة الكويتية - العراقية العليا المشتركة في دورتها السابعة بالكويت الشهر الماضي، وقياس ما تم تنفيذه منها، مضيفا أن القضايا المشتركة بين الجانبين هي "على المسار الصحيح".

ملفات عالقة

ومن جانبه، أكد نائب وزير الخارجية الكويتي خالد الجارالله أن زيارة سمو أمير البلاد إلى العراق "تاريخية" وتحمل دلالات وأبعادا حيوية، وتعد دافعا للعلاقات الثنائية نحو التميز والازدهار.

وبين أن الزيارة كانت فرصة مناسبة لبحث العديد من الملفات العالقة، موضحا أنها "مكنتنا من وضع خريطة طريق لاحتواء هذه الملفات العالقة واحتواء هذه الشوائب التي قد تؤثر في حجم التعاون والتبادل التجاري بين البلدين".

اتفاقية نفطية

وفي مجال الطاقة فقد أوضح معالي وزير النفط وزير الكهرباء والماء الدكتور خالد الفاضل أن الكويت بصدد توقيع اتفاقية نفطية مشتركة مع العراق فور إتمام دراسة تتعلق بوضع حقول الشمال.

وأضاف الفاضل أنه أجرى مباحثات ثنائية مع الجانب العراقي تتعلق بموضوعات خاصة وثنائية في قطاعي النفط والكهرباء، مؤكدا أن ثمة خطوات جادة لربط العراق بشبكة الربط الكهربائي الخليجية.

موضوعات مشتركة

وعلى هامش الزيارة، أكد معالي وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد ناصر الروضان أنه تم بحث عدد من الموضوعات المشتركة، لافتا إلى اتفاقيات ثنائية سيوقعها البلدان في القريب العاجل.

وذكر الروضان أنه سيتم أيضا إجراء زيارات مختلفة لعدد من المحافظات في العراق، انطلاقا من البصرة بالإضافة إلى تبادل زيارات بين الشركات ومسؤولي القطاع الخاص في البلدين.

صباح الخالد: القضايا المشتركة بين الجانبين هي "على المسار الصحيح"

خالد الروضان : توقيع اتفاقيات ثنائية في القريب العاجل بين العراق والكويت

تبادل زيارات بين الشركات ومسؤولي القطاع الخاص في البلدين

سيتم العمل على تطوير منفذ صفوان العراقي ومنفذ العبدلي الكويتي

تعزيز التبادل التجاري البري بين البلدين مستقبلاً

خالد الفاضل: توقيع اتفاقية نفطية مشتركة مع العراق فور إتمام دراسة تتعلق بوضع حقول الشمال

وبين أنه سيتم العمل على تطوير منفذ صفوان العراقي، ومنفذ العبدلي الكويتي من أجل تعزيز وزيادة حجم التبادل التجاري البري بين البلدين مستقبلا.

وكان سمو أمير البلاد قد وصل إلى بغداد اليوم في زيارة رسمية هي الثانية على رأس وفد رسمي رفيع المستوى يضم عددا من الوزراء لبحث سبل تعزيز العلاقات والتعاون الثنائي بين الكويت والعراق.

وفي المقابل توافقت آراء وتصريحات المسؤولين العراقيين مع نظرائهم الكويتيين حول الزيارة؛ إذ قال رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي: إن المباحثات استعرضت العلاقات الثنائية الطيبة التي تربط البلدين والشعبين الشقيقين والسبل الكفيلة بدعمها وتنميتها.

ورأى عبدالمهدي أن زيارة سمو الأمير تعد فرصة لتطوير العلاقات الثنائية نحو الأفضل، مبديا تفاؤله بمستقبل العلاقات العراقية الكويتية، كما أشاد بمواقف وحكمة ووسطية سموه في جميع الظروف.

مرحلة الحسم

من جهته قال الأمين العام لمجلس الوزراء العراقي حميد الغزي: إن العراق وصل إلى مرحلة الحسم في العديد من الملفات المشتركة مع الكويت.

وذكر الغزي أن المباحثات التي عقدت بين الوزراء العراقيين والكويتيين على هامش زيارة سمو أمير البلاد وضعت اللمسات الأخيرة لحسم العديد من الملفات العالقة بين بغداد والكويت.

وأوضح أن عمل الوزراء من الجانبين في اجتماعات اليوم كانت مبنية على ما تم التوصل إليه من اتفاقيات ومباحثات في عامي 2018 و 2019.

وتتويجا لأعمال هذه الزيارة فقد أكد الجانبان أهمية مواصلة اللقاءات الثنائية بينهما بما يلبي تطلعات أبناء الشعبين الشقيقين وتعزيز علاقاتهما الثنائية المتميزة بما يحقق مصالحهما المشتركة.

التجاري
Al-Tijari

GUINNESS WORLD RECORDS™
RECORD HOLDER
Largest prize-linked bank account payout
18 - 01 - 2019

بتصير مليونير ونص!

1,500,000
دينار كويتي

حساب النجمة...
أكبر جائزة مرتبطة بحساب مصرفي في العالم

امسح لمعرفة المزيد

AltijariCBK Commercial Bank of Kuwait 50888225 1 888 225 cbk.com

التجاري... هو إختياري

2018/8/19-2-ت

تطوير منفذ "صفوان– العبدلي" لتعزيز التبادل التجاري

وضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية التجارة الحرة بين الكويت والعراق

أهمية قصوى ومتزايدة أولتها الكويت لزيادة التبادل التجاري مع جمهورية العراق والسعي نحو تعزيز تلك العلاقات على المدى الطويل ، وبما يخدم مصلحة البلدين المشتركة، إيماناً منها بأهمية تعزيز التجارة البينية مع العراق أصبح حاجة ملحة للدولتين.

وفي هذا الخصوص، بدأت الكويت والعراق خطوات عملية من أجل تحقيق هذا التعاون ، حيث ترأس معالي وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد ناصر عبد الله الروضان وفد الكويت خلال لقاء مع وفد عراقي لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين ، فقد ترأس وفدا رفيع المستوى خلال لقاء وفد حكومي عراقي في 18 يوليو 2019 عند منفذ "صفوان – العبدلي".

لمسات أخيرة

وقد وضع الجانبان خلال الزيارة اللمسات الأخيرة قبل توقيع الاتفاقية الخاصة بالبدء في إنشاء السوق الكويتية - العراقية الحرة قرب الحدود الدولية للبلدين.

وعلى هامش اللقاء أكد معالي الوزير الروضان اهمية تعزيز آفاق التعاون التجاري بين العراق والكويت لتحقيق التنمية الاقتصادية وبما يصب في مصلحة الشعبين.

وأشار إلى حرص الكويت المتزايد والمهم لتطوير العلاقات الاقتصادية مع

خالد الروضان :

تعزيز التجارة البينية مع العراق أصبح حاجة ملحة للدولتين

تشكيل 4 لجان رئيسية لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين

توصية لبناء منافذ جديدة بعد اكتمال التصميمات

بحث افتتاح منطقة حرة بين البلدين وتفعيل التبادل التجاري

العراق واستعداد الشركات الكويتية للاستثمار وتأهيل البنى التحتية في مدنه. ودعا الروضان الى تعزيز التعاون التجاري بين البلدين بما يخدم مصلحتهما المشتركة، مبينا أن تعزيز التجارة البينية مع العراق أصبح حاجة ملحة للدولتين.

كما يجتمع وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات الكويتي خالد الروضان مع وفد حكومي عراقي لإقرار السوق الحرة بين البلدين.

وقد تشكل الوفد الكويتي من أعلى مستوى في هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، والإدارة العامة للجمارك، ووزارة الخارجية والهيئة العامة للطرق والنقل البري ووزارة الداخلية وغرفة التجارة والصناعة و بلدية الكويت ووزارة المالية والصندوق الكويتي للتنمية ووزارة الكهرباء بالإضافة إلى جهات أخرى ذات علاقة.

وتعود فكرة المنطقة الحرة الكويتية العراقية إلى عام 2010، حيث أبدت حكومتا البلدين، آنذاك، الموافقة

العاني :

حكومة البصرة ستقوم بإعداد تصاميم جديدة لتطوير المنفذ الحدودي

تصميم عراقي على تنفيذ انفتاح اقتصادي مع الكويت

انعقاد الدورة الأولى للجنة العراقية - الكويتية في 5 سبتمبر المقبل

حل جميع المعوقات التجارية بين البلدين والنهوض بها الى مستويات جيدة

الأولية على إنشاء سوق حرة مشتركة قرب منفذ "صفوان - العبدلي" إلا أن بعض العوائق حالت دون ذلك.

4 لجان

وكشف الوزير الروضان عن تشكيل 4 لجان مشتركة بين البلدين، هي لجنة تأهيل المنفذ الحدودي، ولجنة منح سمات الدخول ولجنة الربط السككي ، ولجنة بناء المنطقة الحرة.

وقال إنه سيتم العمل على تطوير منفذ "سفوان – العبدلي" من أجل تعزيز وزيادة حجم التبادل التجاري البري بين البلدين، استكمالاً لجهود صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح في زيارته السابقة للعراق.

معوقات تجارية

وأوضح الروضان أن الهدف من زيارته للبصرة حل جميع المعوقات التجارية بين البلدين والنهوض بها الى مستويات جيدة، مشيراً إلى أنه سيتم أيضاً إجراء زيارات مختلفة لعدد من المحافظات العراقية.

اتفاقيات اقتصادية

ومن جانبه، قال معالي وزير التجارة العراقي محمد العاني إن الحكومة المحلية في البصرة ستقوم بإعداد تصاميم جديدة لتطوير المنفذ الحدودي التجاري بينهما، موضحاً أن نقطة الانطلاق ستكون في منفذ "صفوان – العبدلي" لزيادة التبادل التجاري.

وأضاف أن البلدين يتجهان في اتجاه سياسي وتجاري واقتصادي جديد، مؤكداً تصميم بلاده على الانفتاح الاقتصادي لتطوير العلاقات بين البلدين.

وأشار العاني إلى أنه اتفق مع الوزير الروضان على عقد الدورة الأولى للجنة العراقية - الكويتية في

تقي:

تم تحديد المشاكل ومعالجتها بالحلول من الجانبين

تسهيل التبادل التجاري والمنطقة الحرة ستسهم في زيادة الاستثمار

5 سبتمبر المقبل بغرض الوقوف على العقبات الموجودة، والانطلاق بالعلاقات إلى مستويات متقدمة في جميع المجالات.

وحول الاتفاقية التجارية الحرة وإقامة منطقة حرة بين البلدين، قال العاني إنه تم عرضها على الوزارات الأخرى لغرض بيان وجهات النظر والبت فيها.

تبادل تجاري

من جهته، أكد محافظ البصرة، أسعد العيداني، أهمية المباحثات التي جرت مع الجانب الكويتي لتطوير منفذ "صفوان – العبدلي" من جهة، وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين من جهة أخرى.

وبيّن أن الحكومة المحلية في البصرة ستقوم بإعداد تصاميم جديدة لتطوير المنفذ الحدودي، حل جميع المعوقات التجارية بين البلدين والنهوض بها الى مستويات جيدة لاستيعاب الحركة التجارية التي يتوقع لها أن تكون كبيرة جداً في ضوء إمكانات البلدين.

استثمار الشركات

وبدوره، قال المدير العام للهيئة العامة للصناعة عبدالكريم تقي عبد الكريم إن اللجان الأربعة الرئيسية بين الكويت والعراق ستعمل من الآن لتنفيذ الخطط المشتركة على رأسها خطة تطوير منفذ "صفوان – العبدلي" لتسهيل التبادل التجاري والحركة بين البلدين وخطة المنطقة الحرة التي تسهم في استثمار الشركات بين البلدين.

وأضاف تقي، أنه تم تحديد المشاكل ومعالجتها بالحلول من الجانبين بحضور الروضان والعاني لاستكمال الخطة التي وضعت خلال زيارتهم في فبراير الماضي.

العيداني :

إعداد تصاميم جديدة لتطوير المنفذ الحدودي

حل جميع المعوقات التجارية بين البلدين والنهوض بها

بحضور مديرها العام وتحت عنوان "هموم وتطلعات التصدير في دولة الكويت"

"هيئة الصناعة" عقدت اللقاء السنوي الأول مع ممثلي 130 منشأة تصدير

إعداد : سالم المهنا

تأكيداً على دورها المحوري والبناء في تشجيع وتنمية الصادرات الصناعية وفي إطار سعيها الدؤوب للتعرف على مشاكل التصدير التي تواجه الصناعيين وتقديم كل المحفزات الإيجابية التي تعزز تواجد المنتجات الوطنية في الأسواق الإقليمية والعالمية، عقدت الهيئة العامة للصناعة لقاءً سنوياً مفتوحاً بعنوان "هموم وتطلعات التصدير في دولة الكويت" بحضور مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبد الكريم تقي عبد الكريم ونائب المدير العام لقطاع تنمية الصادرات الصناعية محمد فهاد العجمي، وممثلين عن 130 منشأة، 11 يونيو من العام الحالي 2019.

أهمية متزايدة

وبهذه المناسبة، أشار مدير عام الهيئة إلى أن هذا اللقاء الذي يقام للمرة الأولى يجسد إيمان الهيئة العامة للصناعة بالأهمية المتزايدة لدعم وتنمية الصادرات الصناعية الوطنية، وبأهمية التواصل الفعال والبناء مع المنشآت الصناعية للاستماع عن قرب لمشكلاتهم والتحديات التي يواجهونها، والحلول المطلوبة لمواجهة تلك التحديات.

وأضاف تقي أن تلك اللقاءات تعكس رغبة المنشآت الصناعية المصدرة لعقد مثل تلك اللقاءات؛ كونها تنقل هموم وتطلعات المنشآت الصناعية فيما يتعلق بتصدير المنتجات الوطنية للخارج، والتي تواجه منافسة قوية في الأسواق الإقليمية أو العالمية.

عقبات داخلية وخارجية

وقد استعرض ممثلو المنشآت الصناعية أمام مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبد الكريم تقي العقبات الداخلية والخارجية التي يواجهونها، وطرح رؤاهم فيما يتعلق بالحلول المختلفة لتلك التحديات سواءً كانت فنية أو خدمية، ووضع الحلول المناسبة لتذليل تلك العقبات.

وقد وعد مدير عام الهيئة العامة للصناعة المشاركين في اللقاء باتخاذ كل الإجراءات والسبل الكفيلة الممكنة لمعالجة وتذليل مثل تلك العقبات على

المدى الطويل.

لجنة مشتركة

ومن بين أهم التوصيات التي نتجت عن اللقاء، تشكيل لجنة مشتركة بين الهيئة العامة للصناعة وعدد من المنشآت الصناعية المصدرة بهدف حصر عقبات التصدير تحديداً، وإيجاد آلية مناسبة لمعالجتها بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية بالتصدير.

وأوضح مدير عام الهيئة للصناعة عبد الكريم تقي عبد الكريم في نهاية اللقاء أن الهيئة العامة للصناعة ستستمر بعقد تلك اللقاءات بشكل سنوي، وسيكون أحد الأنشطة الرئيسة لإدارة تنمية الصادرات والإرشاد التصديري، مؤكداً مواصلة الهيئة العامة للصناعة جهودها الحثيثة والمبذولة من أجل فتح المزيد من الأسواق أمام المنتجات الوطنية في مختلف القطاعات الصناعية، وبما يعزز من استراتيجية تطوير القطاع الصناعي الذي يعد ركيزة رئيسة في تحقيق رؤية كويت جديدة 2035 بدعم وتوجيه معالي وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد ناصر الروضان.

تقي : نستهدف فتح المزيد من الأسواق أمام المنتجات الوطنية

لجنة مشتركة من هيئة الصناعة وممثلين عن منشآت التصدير لمناقشة العقبات

وضع آلية عمل لتذليل كل العقبات بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية

الاستماع لهموم قطاع التصدير يعكس إيمانها القوي بأهميته في تطوير القطاع

طالبوا عبر "الصناعة والتنمية" بالمزيد من الدعم للصناعات الوطنية

صناعيون : تسهيل إجراءات التصدير ودعم المنتج الوطني من خطر الإغراق .. "ضرورة ملحة "

(خاص: الصناعة والتنمية)

أظهر تقرير رسمي صادر عن الإدارة المركزية للإحصاء تراجعاً في صادرات الكويت غير النفطية خلال الربع الأول من 2019 بلغت نسبته 10% ، حيث تراجعت إلى 15 مليار دولار، بسبب التوترات السياسية الحاصلة في منطقة الخليج منذ بداية العام الجاري.

وأشار إلى أن هذا التراجع الكبيرسببه تراجع قيمة الواردات أيضاً إلى الكويت بنسبة 4.7% خلال الربع الأول إلى 8.2 مليارات دولار. وفي نفس الفترة انخفض حجم التبادل التجاري بنسبة 2.5% مقارنة بالربع الأول من 2018، حيث إن حجم التبادل التجاري في الربع الأول من 2019 بلغ 7.5 مليارات دينار، بينما بلغ حجم التبادل التجاري 7.7 مليارات دينار في الربع الأول من 2018.

وقد بلغ معدل التغطية 193% في الربع الأول من 2019، في حين كان 186.4% في الربع الأول من 2018. وفي الربع الأول من 2019 بلغ معدل التغطية (باستثناء السلع النفطية) 16.6%، بينما كان معدل التغطية للربع الأول لسنة 2018 (باستثناء السلع النفطية) 22.4%.

الصين في الصدارة

وقد احتلت الصين الشعبية الصدارة لأهم الدول المصدر إليها (عدا السلع النفطية)، حيث بلغت قيمة الصادرات نحو (66.5 مليون دينار). يليها العراق (56.8 مليون دينار)، ثم المملكة العربية السعودية (53 مليون دينار)، ثم الهند (49.4 مليون دينار).

كما احتلت الصين الصدارة لأهم الدول المستوردة منها، حيث بلغت قيمة الاستيراد (467.6 مليون دينار)، تليها الإمارات العربية المتحدة (224.3 مليون دينار)، ثم الولايات المتحدة الأميركية (208.7 ملايين دينار)، ثم اليابان (162.8 مليون دينار).

صادرات دول الخليج

وبالمقارنة مع الربع الأول من 2018، بلغت الصادرات إلى دول مجلس التعاون الخليجي 150.5 مليون دينار بينما كانت تبلغ 204.8 ملايين دينار من 2018، وذلك بانخفاض بلغ 26.5%، وبلغت حصة الصادرات إلى دول مجلس التعاون 3% في الربع الأول من 2019 في حين كانت تبلغ 4.1% في الربع الأول من 2018.

القطاع الصناعي

ورغم التراجع الملحوظ في حجم الصادرات غير النفطية خلال الربع الاول، إلا أن الربع الثاني من العام شهد تحسناً ملحوظاً، الأمر الذي ادى إلى شعور قطاع كبير من الشركات والمصانع الكويتية بالارتياح إزاء تحسن الأوضاع واستمرار حركة التصدير إلى الخارج، على الرغم من الأجواء السياسية الساخنة التي ما زالت تعيشها المنطقة الخليجية والعالم من حولنا.

الدوسري: الصناعة الكويتية قادرة على المنافسة مع الكثير من المنتجات العالمية

الهقهق: دعم حكومي تقدمه هيئة الصناعة عبر وزارة التجارة للمصدرين

معرفي: ضرورة العمل على زيادة أعداد المعارض الصناعية في الخارج

جودة عالمية

وفي هذا الإطار قال المستشار في الشركة المتحدة لصناعة الحديد نفل الدوسري إن الصناعة الكويتية قادرة على المنافسة مع الكثير من المنتجات العالمية، فهي صناعة مشهود لها بالجودة على كل المستويات وفي مختلف الاسواق.

وأضاف أن تشجيع المنتج الوطني على التصدير هو أمر مطلوب، خاصة أن السوق الكويتي سوق صغير ومحدود، مقابل الطاقة الإنتاجية الكبيرة للكثير من المصانع التي لديها فائض في الانتاج وتحتاج إلى أسواق جديدة لتصدير هذا الفائض لها، لافتاً إلى أن كل دول الخليج بل وحتى دول العالم تشجع منتجاتها المحلية وتقدم لها الدعم اللازم للتصدير.

وشدد الدوسري على أهمية خلق رؤية واضحة لتشجيع المنتج الوطني على التصدير، وتقديم كل التسهيلات اللازمة لذلك، بدءاً من تسهيل إجراءات التصدير ومروراً بتخفيف القيود والرسوم المفروضة قبل وأثناء عملية التصدير.

ولفت إلى أن كل المصانع المحلية والخليجية تبحث عن أسواق جديدة لتصدير منتجاتها إليها، ولو كان ذلك بسعر التكلفة، بدليل أن السوق الكويتي بات مشبعاً بالكثير من المنتجات المنافسة التي أدت إلى ما يسمى بـ "الاغراق"، حتى وإن كانت تلك المنتجات غير مطابقة للمعايير والمواصفات المحلية والعالمية.

وأشاد الدوسري بالدعم الذي تقدمه الحكومة الكويتية للمصانع المصدرة، وخاصة ذلك الدعم المتمثل في المعارض التي تنظمها الهيئة العامة للصناعة بين الحين والآخر في عدد من الدول الخارجية، مبيناً أن مثل هذه الخطوة تعد خطوة إيجابية وهامة في طريق دعم المنتج الكويتي وفتح أبواب الاسواق الخارجية أمامه، ناهيك عن المعارض الداخلية التي تقام بشكل دائم في السوق المحلي والتي تحرص الشركة المتحدة لصناعة الحديد على دعمها والمشاركة فيها للتعريف بالمنتج الوطني من جهة، وتعزيز مكانة الصناعة الوطنية من الجهة الاخرى.

ضرورة التنسيق

بدوره قال مدير عام مصنع أبراج الكويت لإنتاج البلاط والطابوق (إحدى الشركات التابعة لشركة إنشاء القابضة) المهندس

وليد الهقهق، إن الصناعة الكويتية لا تعاني من مشاكل بتصدير منتجاتها للخارج بقدر ما تعاني من عدم وجود تنسيق في إجراءات التصدير مع عدد من دول العالم، فضلاً عن تكاليف ورسوم إجراءات التصدير المرتفعة والمتنوعة.

وبينما أشاد الهقهق بالدعم الحكومي الذي تقدمه وزارة التجارة والصناعة ممثلة بالهيئة العامة للصناعة، فإنه شدد على ضرورة تنسيق هذه الجهات مع دول الجوار وغيرها من الدول العربية بهدف تخفيف إجراءات التصدير التي تسبب معاناة لأصحاب المصانع، بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية ورسوم التصدير التي تشكل عبئاً يثقل كاهل المصانع ويحملها المزيد من التكاليف المالية التي تضاف إلى أعباء الصناعة.

وأشار إلى ضرورة توحيد شروط التصدير، وتسهيل إجراءاته، لأن ذلك الأمر من شأنه أن يساعد المصانع إلى زيادة إنتاجها والالتفات أكثر إلى جانب التصنيع، بدلاً من العمل على حل المشاكل والعقبات التي تواجهها بين الحين والآخر، مما يعيق عملية الإنتاج من جهة، ويؤخر من عمليات التصدير من جهة أخرى.

إجراءات روتينية

أما مدير عام مصنع الشرق الأوسط للكيماويات عبدالله معرفي، فأشار إلى أن التوترات السياسية التي تشهدها المنطقة لم يكن لها تأثير على واقع القطاع الصناعي بالكويت، لكن هذا القطاع يعني من وهن وضعف بحد ذاته، وذلك بسبب العديد من العقبات التي تبدأ باستيراد المواد الاولية اللازمة للصناعة، وتمتد إلى التأخير الذي تشهده عملية استلام هذه المواد من الموانئ، وتصل إلى العقبات التي تقف أمام عمليات التصدير في الكثير من الأحيان.

واسترسل معرفي بشرح هذه المعضلة بقوله إن استيراد المواد الأولية اللازمة لصناعة المواد الكيماوية يمر بالكثير من العقبات، خاصة أن هذه المواد تخضع لرقابة الهيئة العامة للبيئة ثم رقابة الإدارة العامة للجمارك ثم إجراءات الموانئ الكويتية، ما يجعلها تمر بمجموعة من العقبات والإجراءات البيروقراطية قبل أن يتم السماح لها بالدخول.

وأضاف أن الأمر لا يقف عند هذا الحد، إذ تتواصل الإجراءات البيروقراطية أثناء عمليات تصدير المنتج النهائي للخارج، حيث تخضع عملية التصدير للعديد من الإجراءات كذلك، ناهيك عن المستندات والرسوم المطلوبة لإنهاء عملية التصدير، وما يتطلبه ذلك من الكثير من الأوراق والمستندات.

خدمات ذكية

وتساءل معرفي قائلا:"لماذا لا تطبق الحكومة الكويتية إجراءات الخدمات الذكية، وذلك لتحقيق العديد من الأهداف، أولها القضاء على المستندات الورقية، وثانيها تلافي عمليات التأخير والتعطيل أثناء التصدير، والهدف الثالث والأهم هو تسهيل إجراءات التصدير بما يصب في صالح المصانع الكويتية وزيادة طاقتها الإنتاجية".

وأضاف :"لماذا لا تكون لدى الجهات الحكومية المسئولة بالدولة قائمة بالشركات المصنعة والمنتجة الملتزمة بالقوانين والمعايير الموضوعة، بحيث يتم معاملة هذه الشركات معاملة خاصة تضمن لها سلاسة استيراد المواد الأولية وتصدير المنتجات المحلية؟".

وناشد معرفي الهيئة العامة للصناعة بضرورة العمل على زيادة أعداد المعارض الصناعية في الخارج، مع التركيز على أسواق الدول النائية (دول العالم الثالث)، فالكثير من هذه الدول لا تمتلك المصانع ولا القدرة على التصنيع، وبالتالي فإن هذه الأسواق تعتبر ملاذاً جيداً للكثير من الصناعات والمنتجات الكويتية التي تمتاز بجودتها العالية وقدرتها على تلبية حاجات تلك الأسواق، بدلاً من إقامة هذه المعارض في أسواق دول لديها صناعات مشابهة ومنافسة.

نرسم قواعد مستقبل الكويت

KUWAIT STEEL حديد الكويت

الشركة المتحدة لصناعة الحديد (ش.م.ك.م.)

United Steel Industrial Co. (K.S.C.C.)

Tel.: +965 2320 0000 - Fax: +965 2326 1283

E-mail: commercial@kwtsteel.com

Website: www.kwtsteel.com

ISO 9001:2015 ISO 14001:2015 OHSAS 18001:2007 ISO 6935-2

Certified by: All Governmental Organizations & Ministries in the State of Kuwait

الوزير الروضان أصدر قراراً بتشكيل لجنة فنية لتجهيز البنية التحتية للشواحن الخاصة بها

رسمياً.. الكويت تدخل عصر السيارات الكهربائية

دخلت الكويت عملياً عصر السيارات الكهربائية، حيث أصدر معالي وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة لشؤون الخدمات رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد ناصر الروضان قراراً وزارياً بتشكيل لجنة فنية لتجهيز البنية التحتية لشواحن السيارات الكهربائية ، برئاسة نائب المدير العام للمواصفات والخدمات الصناعية للهيئة العامة للصناعة، وعضوية 13 موظفاً، يمثلون 12 جهة، هي الهيئة العامة للصناعة، الهيئة العامة للطرق والنقل البري، بلدية الكويت، الأشغال العامة، الإدارة العامة للإطفاء، اتحاد وكلاء السيارات، الكهرباء والماء، غرفة التجارة والصناعة، مؤسسة البترول الكويتية، إدارة المرافق العمومية، ومعهد الكويت للأبحاث العلمية، والإدارة العامة للجمارك، والهيئة العامة للبيئة.

مواصفات فنية

وأشار مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبد الكريم تقي عبد الكريم إلى أن القرار يعكس حرص "الهيئة" على تلبية متطلبات القطاع الخاص، فيما يتعلق باستيراد السيارات الكهربائية.

وقال إن المسؤولية الحكومية في هذا الشأن تنحصر في وضع المواصفات الفنية للشواحن الخاصة بالسيارات الكهربائية وتعميمها، وإنشاء بناء البنية التحتية ووحدات الشواحن في مختلف مناطق الكويت، بالتعاون مع الجهات المعنية كمؤسسة البترول ووزارة الكهرباء والماء.

وأشار تقي في تصريحات صحافية إلى أن القرار يأتي بناء على طلبات القطاع الخاص، شُكلت لجنة جديدة بالهيئة العامة للصناعة تحت اسم "اللجنة الفنية لتجهيز البنية التحتية لشواحن السيارات الكهربائية".

قانون الصناعة

وأوضح أن أهداف تشكيل اللجنة تتوافق مع ما ورد في قانون الصناعة، وخصوصا ما ورد في المادة (29) البند (16) والذي ينص على : "مراقبة تطبيق المواصفات القياسية الكويتية والخليجية والدولية التي تحددها القوانين والقرارات على كل المنتجات المستوردة والمحلية والتنسيق مع الجهات المختصة لمكافحة الغش فيها"، والذي يحدد مسؤولية الهيئة عن وضع المواصفات القياسية العالمية لكل منتج مطلوب دخوله الى الكويت، وذلك للحفاظ على السلامة والصحة والبيئة.

عمل اللجنة

ونص القرار في مادته الثانية، أن تكون مدة عمل هذه اللجنة سنة، قابلة للتجديد اعتباراً من تاريخ صدور القرار، وحدد القرار في مادته الثالثة أهداف اللجنة المتمثلة في وضع متطلبات واشتراطات موحدة لدولة الكويت، خاصة في البنية التحتية للسيارات الكهربائية، وضع

جدول زمني للانتهاء من المتطلبات وبدء تطبيق الاشتراطات، توزيع وتحديد الاختصاصات بين الجهات الحكومية ذات العلاقة.

وأشار القرار بأن اللجنة تختص بتحديد قائمة المواصفات الدولية الخاصة بالسيارات الكهربائية، وأنواع القوابس الواجب الالتزام بها وفقاً لمسودة اللائحة الكويتية، وضع الحدود الدنيا للاشتراطات الفنية الواجب الالتزام بها في محطات شحن السيارات الكهربائية، وضع خارطة طريق لأماكن الشواحن الكهربائية، وضع الاشتراطات الفنية وسن التشريعات اللازمة لتركيب شواحن السيارات في المنازل.

الدوام الرسمي

وبين القرار أن اللجنة وفقاً للقرار الداخلي لها، ستعقد اجتماعها خارج أوقات الدوام الرسمي، بدعوة من مقرر اللجنة، بعد موافقة الرئيس أو نائب رئيس اللجنة، وفي المكان الذي يحدد بالدعوى، على ألا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلى بحضور الأغلبية لأعضائها.

ويجوز دعوة عضو واحد من الجهة التي يمثلها أكثر من عضو، وللجنة الاستعانة بما ترى من الموظفين للجهات الممثلة في اللجنة وغيرها، كما يجوز لرئيس اللجنة بترشيح عضو بديل في حال تغيب العضو الحالي.

تقي : تشكيل اللجنة متطلبات القطاع الخاص لاستيراد السيارات الكهربائية

إنشاء البنية التحتية بالتعاون مع مؤسسة البترول ووزارة الكهرباء

المسؤولية الحكومية تنحصر في وضع المواصفات الفنية وتعميمه

أهداف تشكيل اللجنة تتوافق مع ما ورد في قانون الصناعة

للحصول على بيئة نظيفة خالية من الملوثات

أسعار السيارات الكهربائية تعادل مركبات البنزين بحلول 2022

توقعت فعاليات صناعية جاهزية مشروع السيارات الكهربائية لتكون قادرة على السير في شوارع الكويت خلال عام 2021، وذلك بعد انتهاء الجهات الحكومية ذات العلاقة من إنجاز مسودة النهائية للمشروع، وبحث آلية تركيب البنى التحتية وشواحن تلك السيارات في الأسواق ومحطات الوقود.

ووفق تقارير صحافية محلية ، فإن المشروع قائم لدى الهيئة العامة للصناعة حاليا، ويمر بمراحلة الأولية الخاصة بدراسة تجهيز البنية التحتية، تمهيدا لجعلها متوافقة مع سياق عمل المشروع على المستويين المحلي والخليجي كذلك، مبينة أن محطات الشحن لتلك السيارات يجب أن تكون متوافقة مع المواصفات الخليجية.

وقد أعدت "الصناعة والتنمية" تقريراً حول تطور إطلاق السيارات الكهربائية عالمياً وإقليمياً والتوقعات ببدء إطلاق تلك السيارات في شوارع الكويت، حيث أكدت أن هناك دعما من وزارة الكهرباء والماء ومؤسسة البترول الكويتية على وضع البنية التحتية لشواحن السيارات.

وتسعى 12 جهة حكومية تضمهم اللجنة الفنية للشواحن الكهربائية إلى وضع البنية التحتية اللازمة لعمل السيارات الكهربائية وفق ضوابط وآليات محددة بناء على القرار الوزاري الذي أصدره معالي وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات خالد ناصر عبد الله الروضان وذلك لمدة عام قابلة للتجديد.

ارتفاع ملحوظ

وعلى الرغم من الاهتمام الكبير والمتزايد من قبل دول مجلس التعاون الخليجي ودول عالمية عديدة بالسيارات الكهربائية أملاً في الحصول على طاقة نظيفة وبيئة آمنة ، لا تزال السيارات الكهربائية تشكل جزءاً صغيراً فقط من إجمالي مبيعات السيارات، ولكن الصناعة وصلت إلى معلم جديد في عام 2017، إذ باعت أكثر من مليون سيارة، وفي عام 2018 ربما ارتفعت المبيعات إلى أكثر من الضعف.

وبحسب تقرير حديث من شركة ديلويت، سوف تصل مبيعات السيارات الكهربائية بحلول عام 2022 إلى نقطة الثقل، وسوف يكون تملك سيارة كهربائية رخيصاً مثل تملك سيارة تعمل بالوقود الحفري، كما ستنمو المبيعات بسرعة أكبر كثيراً.

ويقول خبير استراتيجية السيارات في المملكة المتحدة جامي هاملتون، "بحلول عام 2022 نحن نعتقد أن السيارات الكهربائية سوف تصل إلى تعادل التكلفة مع السيارات العاملة بالبنزين أو الديزل بغض النظر عن المساعدات".

وفي البعض من الأسواق، وبسبب الإعانات المالية، وصلت السيارات الكهربائية الى تلك النقطة. وتشمل الأرقام التكلفة الإجمالية لتملك السيارة أي ليس فقط السعر المعلن، بل كم تقل تكلفة شحن سيارة كهربائية كل سنة بدلاً من شراء البنزين أو الديزل وكم تقل تكلفة صيانتها.

وبحسب تقرير حديث

آخر من المجلس الدولي للمواصلات النظيفة إذا كنت تعيش في المملكة المتحدة أو ألمانيا أو فرنسا أو هولندا أو النرويج فإن السيارة الكهربائية صفقة أفضل أساساً.

هبوط التكلفة

وقارن التقرير سيارة غولف فولكسفاغن كهربائية مع غولف هجينة على البنزين والديزل خلال أربع سنوات، وتبين له أن النسخة الكهربائية كانت أرخص في كل واحدة من تلك الدول بسبب الإعانات المالية والاعفاء الضريبي، إضافة إلى التوفير في تكلفة الوقود. وكان الفارق أكبر في النرويج حيث الغولف الكهربائية أرخص بنسبة 27 في المئة من النسخة العاملة بالديزل.

تراجع التكلفة

ورغم ذلك وحتى مع هبوط تكلفة التملك في كل مكان آخر، يتنبأ ديلويت بأن سعر مبيع السيارات الكهربائية سوف يتطلب مزيداً من الوقت للهبوط. ويشير تقرير ديلويت إلى أن مبيعات السيارات الكهربائية سوف تبدأ النمو بسرعة في عام 2022 وأنها بحلول عام 2024 سوف تشكل 10 في المئة من إجمالي مبيعات السيارات، فيما تبدأ السيارات العاملة بالوقود الحفري بالهبوط.

وبحلول عام 2030 سوف تستمر تكلفة البطاريات بالهبوط، كما يتوقع التقرير أن تنمو المبيعات الى 21 مليون سيارة في تلك السنة. ولكن ذلك أقل بـ 14 مليون سيارة كهربائية تخطط الصناعة لإنتاجها. ويعتقد باحثو ديلويت أن المبيعات لن تعادل الاستثمارات التي توظفها شركات السيارات في السيارات الكهربائية. وتنفق شركة فولكسفاغن حوالي 50 مليار دولار على السيارات الكهربائية وذاتية القيادة خلال الأعوام الخمسة المقبلة، وأعلنت أخيراً خططاً لضخ 800 مليون دولار في معمل في تنيسي للبدء بإنتاج سيارات كهربائية في الولايات المتحدة. وقالت شركة بورشه إنها تريد أن يصبح نصف إنتاجها من السيارات الكهربائية بالكامل بحلول عام 2023، كما تهدف شركة فولفو إلى أن تصبح نصف مبيعاتها كلها من السيارات الكهربائية في 2025.

وتخطط "مرسيدس بنز" لعرض نسخ من كل سياراتها من السيارات الكهربائية بحلول عام 2022 وسوف تعرض شركة فورد 16 سيارة كهربائية بالكامل بحلول ذلك العام.

مبيعات السيارات الكهربائية تجاوزت مليون سيارة في 2018 عالمياً

توقعات باستحواذها على 10 % من مبيعات السيارات على مستوى العالم

نمو مبيعات السيارات الكهربائية إلى 21 مليون سيارة في 2030

أشار إلى أنها الأعلى في نسب توظيف العمالة الوطنية

الوزير الروضان 96.4 % من موظفي هيئة الصناعة عمالة وطنية

كشف معالي وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد ناصر عبد الله الروضان أن الهيئة العامة للصناعة لديها أقل نسبة من العمالة الوافدة، بنسبة 2.6 في المئة من إجمالي العاملين لديها.

وأوضح الروضان، في رده على سؤال برلماني، أن إجمالي موظفي الهيئة العامة للصناعة يبلغ 1047 موظفاً، هم 1020 كويتياً، بنسبة 96.4 في المئة، و27 موظفاً غير كويتي، بنسبة 2.6 في المئة فقط، مؤكداً أن هيئة الصناعة متمسكة بإحلال العمالة الكويتية محل العمالة الوافدة.

ولفت الروضان، في وقت سابق، خلال حفل تكريم موظفي الهيئة العامة للصناعة والمتقاعدين نهاية أبريل 2019، إلى أن العنصر البشري يحظى باهتمام خاص لدى إدارة الهيئة ليساهم في تعزيز الأداء وجودته، وإكسابها المزيد من الدعم لتحقيق الأهداف والغايات المرجوة.

وأشار إلى أن التطورات المتسارعة والمتلاحقة، تؤكد أهمية تطوير قدرات ومهارات الموظفين، ورفع طاقاتهم لمواكبة المستجدات في مجالات العمل كافة.

وتابع أنه من هذا المنطلق، هناك قناعة راسخة بأهمية تسخير كل الإمكانات في هذا الجانب، للإيمان بأن العنصر البشري يلعب دورًا كبيرًا في تحقيق رؤية الكويت 2035، مبينًا أن إدارة التطوير الإداري في الهيئة عكفت على تقديم العديد من البرامج التدريبية المتخصصة، التي من شأنها رفع الكفاءة الإنتاجية لدى العاملين.

وأكد أن تكريم الموظفين المتميزين يؤكد حرص الهيئة الراسخ، على تنمية روح الأخوة والتقارب والتعاون البناء والإيجابي بين جميع الموظفين، وأن التكريم ينعكس إيجاباً على مستوى الأداء والخدمات، التي يقدمها الموظفون، ويسهم في التنافس وتطوير العنصر البشري واستثماره والإيمان بروح العمل الجماعي.

وأعرب عن فخره بما تحقق من إنجازات، مؤكداً أنه هناك الكثير من العمل لتحقيق ما يطمح الجميع بالوصول إليه، لافتاً إلى أن كل شخص سواء على رأس عمله، أو أنهى عمله الرسمي مسؤول ومعني بخدمة وطنه واستقراره ونمائه وازدهاره.

وقد أشار المدير العام للهيئة العامة للصناعة

عبدالكريم تقي عبدالكريم خلال حفل تكريم موظفي هيئة الصناعة والمتقاعدين إلى أنه تم تعيين 161 موظفاً جديداً خلال 2018، وهي أكبر حركة تعيينات بالهيئة خلال 4 سنوات.

ولفت إلى أن ما واجهته الهيئة من صعوبات كان الدافع الأكبر للاستمرار بالحفاظ على مكونات ومقدرات الوطن من سوء الاستخدام، مشيراً إلى أن التعلم لتطوير الذات، وعدم الاكتفاء بما لدينا لتطوير القطاع الصناعي المهم يمثل أول البدائل تجاوبا بكل المقاييس والمنتج الوحيد.

وشدّد تقي على ضرورة الإلمام برؤية ورسالة الهيئة ليتم ترجمتها من قبل العاملين، ما يدفع نحو تحقيق الهدف الأسمى وهو رفعة شأن الوطن.

كما أوضح أن الهيكل الجديد لهيئة الصناعة والمتوقع خروجه للنور قريباً، والذي سيكون من ضمنه قطاع المدن الصناعية، ضمن خطة إعادة هيكلة الهيكل التنظيمي، ليكون قطاعاً متخصصاً يدير هذا الأمر في المستقبل، موضحاً أن المدن الصناعية تتطلب أسلوباً إدارياً خاصاً وقطاعاً متخصصًا في تحديد احتياجاتها.

وذكر أن الهيئة تقوم بالتوازي بإعادة هيكلة بقية القطاعات، والتركيز على القطاع الصناعي، وإلغاء القطاعات التي ليس لها دور، وفصل القطاع الخدمي عن الصناعي، متوقعاً عائدًا أوليًّا من المدن الصناعية بحدود 90 مليون دينار سنوياً، مما يتطلب عملية إعادة هيكلة الهيكل التنظيمي، لتحقيق الهدف من إيجادها وتحقيق ذلك العائد.

العنصر البشري يلعب دورًا كبيرًا في تحقيق رؤية الكويت 2035

27 موظفاً "غير كويتي" من إجمالي 1047 يعملون في الهيئة

تقي: التدريب والتأهيل والتعليم عناصر رئيسية لتحقيق الأهداف التنموية

نسعى إلى مواكبة التطورات المتلاحقة في قطاع الصناعة لتعزيز دورها

أكد إيمان الكويت بأهمية نشر ثقافة التنمية المستدامة

تطوير القطاع الصناعي وفقًا للاستراتيجيات العالمية

أكد المدير العام للهيئة العامة للصناعة الكويتية عبدالكريم تقي عبدالكريم حرص الكويت على تطوير القطاع الصناعي وفقا للاستراتيجيات والخطط العالمية بما يتماشى مع خطة التنمية (كويت جديدة 2035).

وأكد تقي في تصريح لـ (كونا) على هامش مشاركته في الدورة الـ47 لمجلس التنمية الاقتصادية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) أهمية مواصلة التعاون الكامل مع (يونيدو) لتعزيز التعاون الصناعي الدولي.

وأشار إلى أن هذا الاجتماع يهدف إلى تسريع وتيرة التنمية الصناعية من أجل القضاء على الفقر والتهميش والفساد.

وأضاف أن الاجتماع يؤكد أهمية إدارة كفاءة الطاقة وأهمية البيئة، ودور الشباب في التنمية الصناعية، فضلا عن أهمية الدور المجتمعي الإنساني للقطاع الصناعي من خلال إشراك هذا القطاع في تطوير المجتمعات.

وذكر تقي أن هذه الاجتماعات تتيح فرصة التواصل مع واضعي السياسات والاستراتيجيات العالمية، فضلا عن دورها في تبادل الخبرات مع الدول المشاركة والاستفادة في تطوير وإدارة قطاع الصناعة في الكويت بما يتماشى مع الخطة التنموية للبلاد التي تهدف إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري وفقا لرؤية سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد.

وأشار تقي في كلمة الكويت أمام الدورة الـ 47 لمجلس التنمية الصناعية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) إلى ضرورة تحسين جودة التعليم، وتوفير فرص تعليمية حقيقية في المجتمعات والبيئات الفقيرة والمهمشة.

وأضاف تقي: أن الكويت تدعو إلى تكثيف الحملات الإعلامية المرئية، واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لنشر ثقافة التنمية المستدامة وتعريف جميع فئات المجتمع بأهداف التنمية المستدامة.

وأكد أهمية عمل دورات ومنتديات ومحاضرات وورش عمل في العديد من الدول المتطورة والنامية حول ثقافة التنمية المستدامة والتعريف بأهدافها.

وأوضح تقي أهمية إدراج مفهوم التنمية المستدامة في المقررات الدراسية بهدف خلق جيل مثقف يكون قادرا على النهوض وقيادة المرحلة القادمة للتنمية المستدامة.

وأشار إلى برنامج تدريب المدربين في مجال التنمية المستدامة الذي أعده معهد الإنجاز المتفوق للتدريب الأهلي، والذي عقد في الكويت لأول

مرة في أبريل الماضي بالشراكة مع المعهد العربي للتخطيط وبرنامج المفوض الأممي للترويج لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

وأكد أن إقامة مثل هذه البرامج تأتي إيمانا من الكويت بأهمية نشر ثقافة التنمية المستدامة بين الأفراد والمؤسسات في القطاعين الحكومي والخاص ومنظمات المجتمع المدني.

وأضاف: أن ذلك يأتي أيضا متماشيا مع توجه الكويت الرامي إلى الوصول لمستقبل مزدهر ومستدام عبر حشد كل الجهود لإنجاز أهداف خطة التنمية الوطنية المنبثقة عن رؤية كويت جديدة وتوجيهات سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري بحلول عام 2035.

وأشاد تقي بالجهود التي يبذلها المدير العام لمنظمة (اليونيدو) لي يونغ وفق مبادئ وأهداف المنظمة، والتي محورها تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتستمر أعمال الدورة الـ47 لمجلس التنمية الاقتصادية التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) التي انطلقت اليوم على مدى ثلاثة أيام بمشاركة خبراء يمثلون الدول الأعضاء في المنظمة، وممثلين عن المنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني ووسائل الإعلام.

عبد الكريم تقي: مواصلة التعاون الكامل مع (يونيدو) لتعزيز التعاون الصناعي الدولي

الاجتماع يهدف إلى تسريع وتيرة التنمية الصناعية من أجل القضاء على الفقر والتهميش والفساد

الاجتماعات تتيح فرصة التواصل مع واضعي السياسات والاستراتيجيات العالمية

أهمية إدراج مفهوم التنمية المستدامة في المقررات الدراسية بهدف خلق جيل مثقف

أكد أهمية تطبيق المناهج المعيارية بالمنشآت وتنمية قدرات الكويت الصناعية

تقي : "الصناعة" تعتزم إنشاء أول مجمع تكنولوجي صناعي

قال مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبدالكريم تقي: إن الكويت تعتزم إنشاء أول مجمع تكنولوجي صناعي لتنمية قدرة الكويت الصناعية.

وأضاف تقي على هامش مشاركته في أعمال الدورة الـ47 لمجلس التنمية الصناعية التابع للأمم المتحدة (يونيدو) أنه سيتم الانتهاء من الدراسات الاستشارية لمكونات وأقسام وإدارة المجمع الذي سيقام على مساحة 200 ألف متر مربع قبل نهاية العام الحالي.

وأشار إلى أنه سيتم الاستعانة بخبرات محلية ودولية لتنفيذ المشروع، فضلا عن الاستفادة من خبرات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو).

وأوضح تقي أن المشروع سيكون له دور في الإسهام في الأبحاث التقنية الصناعية وتشجيع الإبداع والابتكارات الصناعية التكنولوجية للاستفادة منها في قطاعات البتروكيماويات والطاقة المتجددة ومصادر المياه.

وذكر أن المشروع سيوفر مراكز تدريب وتأهيل لقطاع العمل الصناعي، لافتا إلى أنه سيتم تخصيص جزء من المجمع التكنولوجي إلى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من المواطنين. وأكد تقي أهمية تطبيق المناهج المعيارية في المنشآت الصناعية لإدارة كفاءة الطاقة.

وقال تقي خلال مناقشة بند أنشطة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) في مجال الطاقة والبيئة في اجتماعات الدورة الـ47 لمجلس التنمية الصناعية: إن "تطبيق المناهج المعيارية سيكون له دور كبير في تخفيف التكلفة التشغيلية والتأثير البيئي المباشر من خلال تقنين استخدام مصادر الطاقة المشغلة".

وأكد تقي أن الكويت تأمل في الإسراع في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والعمل على تطبيقها بشكل صحيح، لاسيما أن العالم يشهد طفرة صناعية وعمرانية غير مسبوقة قد تفاقم مشكلة الاحتباس الحراري. وأشار إلى أن العالم يشهد خلال الوقت الراهن ارتفاعا غير مسبوق بدرجات

الارتفاع الكبير في درجات الحرارة بسبب عدم الالتزام بتطبيق أهداف التنمية المستدامة

الحرارة ما أثر بشكل سلبي على الحياة البرية والبحرية فضلا عن دوره في اتساع رقعة التصحر وجفاف المناطق الزراعية.

وبين أن الاستخدام الكثيف لأجهزة التبريد نظرا لارتفاع درجات الحرارة أسهم في زيادة التلوث البيئي واتساع رقعة الأراضي الصحراوية وندرة المياه ما سيؤثر سلبا على مستقبل مصادر الطاقة والتنمية المستدامة للأجيال القادمة

وأوضح تقي أن أحد أسباب الارتفاع الكبير في درجات الحرارة هو عدم الالتزام بتطبيق أهداف التنمية المستدامة بالكامل، خاصة فيما يتعلق بانبعاثات الغازات التي تضر بطبقة الأوزون.

وانطلقت أعمال الدورة الـ47 لمجلس التنمية الصناعية التابع لـ(يونيدو) بمشاركة خبراء يمثلون الدول الأعضاء في المنظمة، وممثلين عن المنظمات الدولية وهيئات المجتمع المدني ووسائل الإعلام بمشاركة وفد من الهيئة العامة للصناعة برئاسة المدير العام للهيئة عبدالكريم تقي.

الانتهاء من الدراسات الاستشارية للمجمع قبل نهاية العام الحالي

المجمع يقام على مساحة 200 ألف متر مربع

المشروع سيوفر مراكز تدريب وتأهيل لقطاع العمل الصناعي

دور كبير في تخفيف التكلفة التشغيلية والتأثير البيئي المباشر

التلوث البيئي واتساع رقعة الأراضي الصحراوية وندرة المياه سيؤثر سلبًا على مستقبل مصادر الطاقة

هيئة الصناعة أصدرت الدليل الصناعي الخامس لعام 2019

توفير قاعدة صناعية متكاملة أمام المستثمرين لتعزيز المنتجات الوطنية

(خاص: الصناعة والتنمية)

يعد القطاع الصناعي المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة للعديد من اقتصاديات دول العالم المتقدمة والنامية على حد سواء، وهو ما يؤدي إلى نمو قوي وتحسن في الأداء الاقتصادي بما في ذلك الاقتصاديات القائمة على النفط.

وتسعى الهيئة العامة للصناعة من منطلق إشرافها على القطاع الصناعي ومسؤولياتها المتزايدة إلى تطور وتحديث أداء القطاع، والعمل على رفع مساهمته في القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي، وتعزيز دوره ومكانته في تحقيق رؤية كويت جديدة 2035.

وتؤمن الهيئة بأن توفير البيانات والإحصائيات أحد أهم ملامح التطور والتحديث التي يحتاج إليها القطاع الصناعي بشكل كبير لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية، والتي تعد ركيزة مهمة في تحسين وضع القطاع وتقديمه بصورة متميزة أمام الراغبين في الاستثمار داخل القطاع.

أحدث البيانات

ويؤكد مدير عام الهيئة العامة للصناعة السيد/ عبد الكريم تقي عبد الكريم على تلك الرؤية في مقدمة دليل المسح الصناعي الخامس 2019 الذي تضم محتوياته آخر البيانات والإحصائيات المرتبطة بالقطاع الصناعي في كل القطاعات التي يضمها.

وأوضح تقي أن الهيئة العامة للصناعة تضع بين أيدي المستثمرين وأصحاب المنشآت الصناعية دليلاً متكاملاً في وثيقة واحدة عن تلك المنشآت، والتي تهدف الهيئة من وراء إصداره جمع المعلومات المرتبطة بالقطاع الصناعي في وثيقة واحدة للباحثين والمستثمرين الصناعيين وأصحاب القرار والتعريف بالمنتجات الكويتية لدى المواطنين والمقيمين في دولة الكويت، وفي الأسواق الخارجية من خلال المعارض والمؤتمرات والسفارات الكويتية ومكاتب التمثيل التجاري والمنظمات الدولية.

وأشار إلى أن الدليل يتضمن تحديثاً كاملاً للبيانات والمعلومات الصناعية للمنشآت والمنتجات والمواد الأولية والعمالة في المنشآت الصناعية وحجم رؤوس الأموال المستثمرة، وغيرها من المعلومات التي توفر على مستخدمي الدليل الصناعي الوصول إلى المعلومات المطلوبة بسهولة ويسر.

وتقدم تقي بجزيل الشكر والامتنان للقائمين على إصدار الدليل وإعداد بياناته، وكذلك الجهات والشركات التي تقدمت بالمشاركة بإعلاناتها، وكذلك كل المنشآت الصناعية التي قامت بالتعاون مع معدي الدليل لتقديم المعلومات بيسر وسهولة.

وأكد تقي أن الدليل الصناعي هو مساهمة ملخصة تساعد القائمين على تخطيط برامج التنمية وتشجيع وتطوير الصناعة الوطنية في دولة الكويت في ظل توجهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه - وسمو ولي عهده الأمين الشيخ / نواف الأحمد الجابر الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ / جابر مبارك الحمد الصباح، ومعالي وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد ناصر عبد الله الروضان.

وأشار الدليل إلى أن الإصدار الجديد باللغتين العربية والإنجليزية لعام 2019 يهدف إلى التعريف بالمنتجات الوطنية والترويج لها لتسهيل انسيابها إلى الأسواق المحلية والخارجية.

وقد اشتمل الدليل في الجزء الأول على نبذة موجزة عن دولة

رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي وتحقيق رؤية 2035

توفير البيانات والإحصائيات أحد أهم ملامح التطور والتحديث

وضع أحدث البيانات والإحصائيات بين أيدي المستثمرين

تقسيم المنشآت الصناعية في الكويت إلى 23 قطاعاً متنوعاً

نمو القيمة المضافة للقطاعات غير النفطية بنحو 704.8 ملايين

تشجيع الصناعات المحلية وتطويرها وتوسيع القاعدة الإنتاجية

تشجيع المنشآت الصناعية التي ترغب في حماية منتجاتها وزيادة حجم صادراتها

وضع شروطاً إلزامية تهدف إلى تطوير منتجاتها باستخدام علامة الجودة الكويتية

الكويت وأهم المؤشرات الاقتصادية وطبيعتها الجغرافية والتعريف بالهيئة العامة للصناعة وأهدافها واستراتيجيتها والحوافز التي تقدمها الهيئة العامة للصناعة ونتائج المسح الميداني للقطاع الصناعي في دولة الكويت.

وأوضح التقرير أنه تم تقسيم المنشآت الصناعية في الكويت إلى 23 قطاعاً متنوعاً ضمت كل المنشآت التي تضمها المصانع والمنشآت المرخصة في الدولة ومنها: صنع المنتجات الغذائية، صنع المشروبات، صنع منتجات التبغ، صنع المنسوجات، صنع الملابس، صنع المنتجات الجلدية والمنتجات ذات الصلة، صنع الخشب ومنتجات الخشب والفلين، وغيرها من القطاعات الصناعية.

ويشير الدليل إلى أن الإحصاءات المتوافرة توضح نمو القيمة المضافة بالأسعار الثابتة من مجموع القطاعات غير النفطية بنحو 704.8 ملايين دينار لتصل إلى 22.29 مليار دينار في 2017 مقابل 24.04 ملياراً في 2016.

وأوضح المسح الصناعي أنه بناء على تلك النتائج تراجعت قيمة الناتج المحلي بالأسعار الثابتة إلى 39.76 مليار دينار مقابل 40.94 ملياراً في 2016 بتراجع قدره 1173 مليون دينار وبنسبة 2.9 في المئة.

تشجيع الصناعات

ولفت التقرير إلى أن الهيئة العامة للصناعة تهدف إلى تشجيع الصناعات المحلية وتطويرها وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل ودعم وتنمية وتشجيع إنتاج السلع الاستراتيجية اللازمة للأمن القومي والغذائي وتهيئة المناخ الملائم لجذب المزيد من الأيدي العاملة الوطنية ذات الكفاءة الفنية ودعم وتنمية وتشجيع الحرف الصناعية وتعميق الوعي الصناعي لدى المواطنين والتنسيق بين الصناعات القائمة والمقترح إقامتها

مستقبلا وتوثيق التعاون الصناعي مع مختلف الدول والمنظمات الدولية لتوفير الخبرات والمعلومات اللازمة للتنمية الصناعية المحلية.

وفي استعراض منه للحوافز المقدمة للقطاع الصناعي، أشار الدليل إلى أن قانون الصناعة رقم 56 لسنة 1996 تضمن مجموعة من الحوافز التي توفرها الدولة للمستثمر الصناعي لتشجيعه وضمان بقائه واستمراريته، وتشمل تلك الحوافز دعماً عينياً مباشراً ودعماً إدارياً ومالياً.

وتشمل الحوافز قبل مرحلة الاستثمار وبعدها، وتتمثل في الخدمات التي تقدمها الدولة من خلال وجود مؤسسات حكومية تقدم كل ما يحتاج إليه المستثمر من بيانات ومعلومات واستشارات، بالإضافة إلى وضع نظام متكامل لحماية المنتجات الصناعية المحلية من المنافسة الأجنبية.

شروط إلزامية

وقد تضمن النظام وضع شروطاً إلزامية تهدف إلى حث المنشآت الصناعية على تطوير مواصفات منتجاتها باستخدام علامة الجودة الكويتية والالتزام بالمواصفات القياسية أو الخليجية أو العالمية، بالإضافة إلى السعي للحصول على شهادة المواصفات العالمية " الأيزو".

وتتضمن حوافز الحماية الصناعية نظام الحماية الجمركية ووضع معايير من خلالها يتم تشجيع المنشآت الصناعية التي ترغب في حماية منتجاتها وزيادة حجم صادراتها وزيادة تكثيف رأس المال العامل في السوق وتكثيف استخدام العمالة الوطنية وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي.

وحول تخصيص المناطق الصناعية، أشار التقرير إلى أنه يتم تأجير القسائم الصناعية بأجر رمزي، والهيئة العامة للصناعة هي الجهة المخولة بتحرير العقود وتحصيل القيمة الإيجارية وفرض غرامات على المتأخرين.

وحول الإعفاءات الجمركية، أوضح الدليل أن الإعفاءات الجمركية تعد من أهم وسائل تشجيع الصناعة المحلية وتقديم الإعفاءات على مستوردات المنشآت الصناعية من الآلات والمعدات، وقطع التبديل والمواد الأولية ومواد التعبئة والتغليف، كما تقوم الدولة بتقديم هذا الدعم لكل المنشآت الصناعية لفترة محددة لتساهم بالفعالية المطلوبة في الحفاظ على استمراريتها في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسات التجارية التي تنتهجها بعض دول العالم، والتي تسعى من ورائها لتوسيع دائرة المنتجات المدعومة.

إعفاءات جمركية

وتقوم الهيئة العامة للصناعة بإعفاء المنشآت الصناعية من الرسوم الجمركية التي تعادل 5 في المئة من قيمة وارداتها عن الآلات وقطع التبديل والمواد الأولية والنصف مصنعة ومواد التعبئة والتغليف المستخدمة لأغراض التصنيع والإنتاج.

كما أن هناك حافزا قويا يتمثل في أفضلية المنتجات المحلية في المشتريات الحكومية في المناقصات الحكومية في حال تماثلها مع المنتجات الأجنبية

من حيث السعر والجودة والنوع؛ حيث نصت المادة 17 من قانون الصناعة على أنه" تعطى الأولوية في مشتريات الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والمنتجات المحلية على أن تكون مطابقة للمواصفات والمقاييس المعتمدة، وبالسعر السائد في الظروف الاقتصادية العادية.

وحول التمويل الصناعي، لفت الدليل إلى أن الدولة قامت بتوفير التمويل الصناعي للمنشآت الصناعية، ولهذا الغرض أنشأت بنك الكويت الصناعي عام 1973 بمبادرة من الحكومة التي شاركت وساهمت فيه.

تأهيل المنشآت

وتقوم الدولة بتأهيل المنشآت الصناعية في إطار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي؛ حيث اشترطت لاكتساب صفة المنشأ لأي منتج وطني يتم إنتاجه في إحدى دول مجلس التعاون تحقيق قيمة مضافة لا تقل عن 40 % ، علماً أن تأهيل المنشآت لاكتساب صفة المنشأ الوطني يمنحها الحق بتصدير منتجاتها إلى الأسواق الخليجية.

ومن بين الأمور التي تسعى الكويت ممثلة في الهيئة العامة للصناعة لتعزيز المنتجات الصناعية تقوية الروابط الاقتصادية مع الدول والمنظمات الصناعية المختلفة، والتي منها: تنفيذ اتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية، والتي ستساهم في انسياب المنتجات الوطنية بين الدول العربية، وكذلك متابعة الجزء الصناعي المرتبط باتفاقية التجارة العالمية.

وحول نتائج المسح الميداني للمنشآت الصناعي، أشار الدليل إلى أن الهيئة العامة للصناعة قامت بأول مسح ميداني عام 2000 لتشخيص وضع القطاع الصناعي في الدولة، والذي استتبعه مسوحات أخرى في أعوام 2002 و2005 و2008 و2011 و2014 و2017 وفق خطة عمل محددة لتنفيذ عمليات المسح الصناعي لكي تصبح في نهاية المطاف أداة بيد متخذ القرار لاختيار الحلول المثلى من أجل رفع معدلات النمو في الناتج القومي وزيادة مستويات الرفاهية.

أهداف المسح الصناعي

ويهدف مشروع المسح الميداني في القطاع الصناعي في دولة الكويت إلى ما يلي:

الهدف الأول : رصد وتحليل القطاع الصناعي من أجل المساهمة في التخطيط الصناعي المستقبلي وتحسين الإنتاجية.

الهدف الثاني: تحديث القاعدة المعلوماتية للقطاع الصناعي.

الهدف الثالث: متابعة تطور الصناعة المحلية وتقييم الآثار التي تخلقها المتغيرات المحلية والعالمية على القطاع الصناعي ومواكبة التطورات الاقتصادية الحالية.

وأوضح الدليل أنه تبين من خلال المسح الميداني الأخير لعام 2018 الذي قام على التحليل الإحصائي، والخروج ببعض المؤشرات الاقتصادية لآخر بيانات رسمية متوافرة عن القطاع الصناعي بهدف تشخيص واقع القطاع الصناعي والتحديات التي قد تواجهه؛ حيث تبين أن هناك منشآت صناعية ذات أهمية استراتيجية

شكل 1-4: الهيكل النسبي للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية (%)

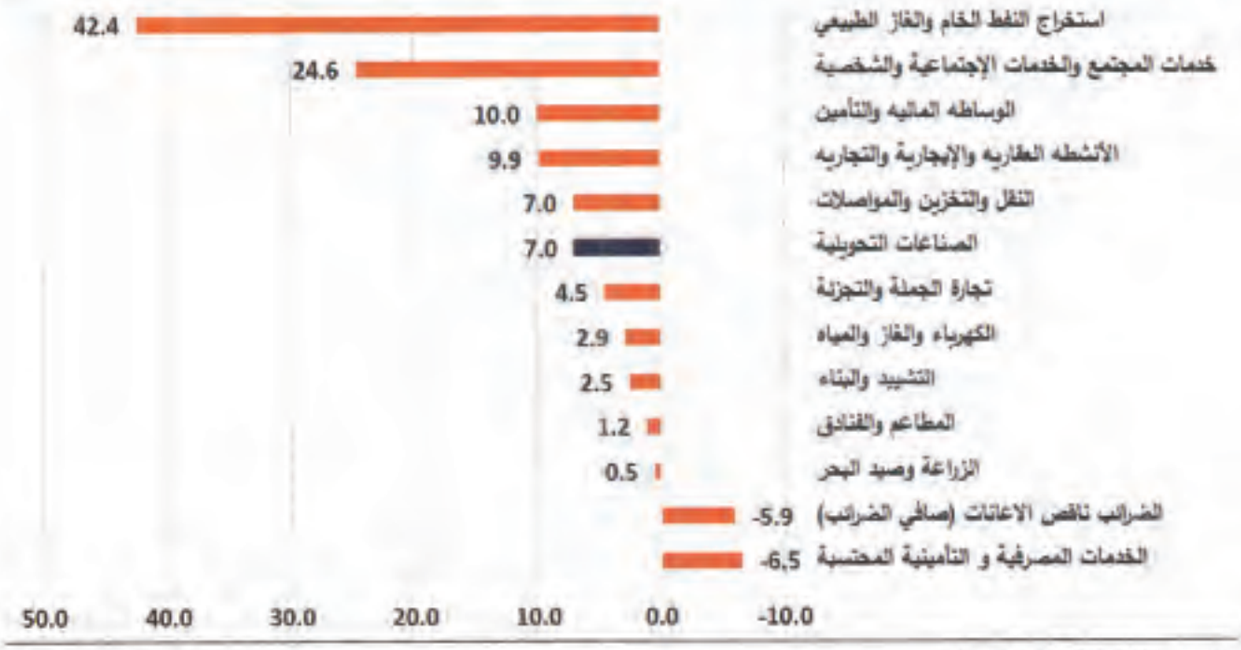

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء.

وعائد اجتماعي عال، وتشبع الحاجات الأساسية مثل (الخبز وتعبئة المياه والكهرباء وصيانة وإصلاح السفن والخدمات النفطية والبحرية وغيرها)، بالإضافة إلى وجود صناعات أخرى ذات طابع تصديري للتغلب على ضيق السوق المحلي، وتشمل (دباغة الجلود والورق والمباني الجاهزة الفولاذية والكابلات الكهربائية والأنابيب المعدنية).

وقد تم تصنيف المنشآت الصناعية بحسب التصنيف الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية "الآيزيك إلى 23 قطاعاً؛ حيث تبين أن أكبر عدد من المنشآت الصناعية وجد في قطاع منتجات المعادن اللافلزية، وتلاها منتجات المعادن المشكلة باستثناء الآلات، وقد تمركز أكبر عدد من المنشآت الصناعية في منطقتي صبحان وأمغرة الصناعية مما يدلل على الأهمية النسبية للقطاع الصناعي في الكويت.

قوى عاملة

وأوضح الدليل أن نسبة القوة العاملة في القطاع الصناعي توزعت بين غير كويتي بنسبة 93.9 في المئة و6.1 في المئة للعمالة الوطنية، وأكبر عدد للعمالة الوطنية كان في قطاع المنتجات النفطية، وهو قطاع حيوي للأداء الاقتصادي، وتسعى الكويت إلى زيادة نسبة العمالة الوطنية في بقية القطاعات الصناعية ذات الأنشطة المختلفة.

وبلغ حجم الاستثمار في القطاع الصناعي 5.2 مليارات دينار، وأكبر حجم استثمار تركز في فحم الكوك والمنتجات النفطية، ويمثل 42.5 في المئة من إجمالي حجم الاستثمار الصناعي.

ووفق الأرقام الواردة في الدليل، فقد بلغت القيمة المضافة للمنشآت الصناعية 1.86 مليار دينار، وأعلى قيمة مضافة حققها القطاع كانت في فحم الكوك والمنتجات البترولية الذي يمثل الدخل الأساسي للكويت.

ويشير الدليل إلى أن هذا القطاع قد تأثر في السنوات القليلة الماضية مع تراجع أسعار النفط؛ حيث تراجعت القيمة المضافة بنسبة 18.2 في المئة بسبب هبوط أسعار النفط . ويتضح من نتائج المسح الصناعي لعام 2018 أن قيمة الصادرات الصناعية بلغت 1.67 مليار دينار، وكان للمنتجات البترولية النصيب الأكبر منها مقارنة بالقطاعات الصناعية الأخرى.

بعد إقرار مجلس الأمة تعديلات قانون المناقصات

10 % من العقود الحكومية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أعلن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أنه للمرة الأولى سيكون لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الأولوية للدخول في المناقصات الحكومية، وذلك بعد اعتماد تعديلات قانون المناقصات العامة رقم 2016/49

وأوضح الصندوق أن إقرار مجلس الأمة لتعديلات قانون المناقصات العامة 2016/49 أعطى فرصة كبيرة للاستفادة من الإنفاق الحكومي، والذي يعد أحد مرتكزات الصرف الرئيسة بالاقتصاد المحلي، وأن هذه التعديلات تهدف إلى خلق وفتح أسواق جديدة لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التسابق نحو المشروعات الكبرى، بعد أن كانوا لا يملكون ميزة المنافسة عليها.

وأفاد بأن إسناد نسبة 10 في المئة من قيمة هذه العقود لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة سيفتح المجال أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمشاركة الفاعلة في الاقتصاد.

وأكد الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أنه سيتم وضع نظام لجعل المناقصات التي تقل عن 75 ألف دينار بشكل رئيسي من نصيب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مشيراً إلى أن تكلفة العمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة أعلى من مثيلتها بالشركات الكبرى، ما كان يضعف جهود أصحابها في التنافس على المناقصات مع الشركات الكبرى، وأن التعديلات أعطت الأولوية للعطاءات المقدمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة أعلى من باقي العطاءات بما لا يتجاوز نسبة 20 في المئة، موضحا أنه سيتم

اللائحة التنفيذية للقانون سيتم إعدادها بين "المناقصات" والصندوق الوطني

تطبيق هذه التعديلات لصالح مبادري المشروعات المعتمدة لدى الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بحسب التعريف الموحد.

اللائحة التنفيذية

ووفق محللين اقتصاديين، فإن التقديرات تشير إلى استفادة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بواقع 380 مليون دينار من العقود الحكومية المدرجة في ميزانية 2020/2019، وقالت مصادر حكومية إن العمل سيبدأ مباشرة على وضع اللائحة التنفيذية للقانون بالتعاون ما بين الجهاز المركزي للمناقصات، الذي يتبع وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء والصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ومن الجدير بالذكر أن إجمالي عدد المشروعات التي تمت الموافقة عليها منذ بدء العمليات التشغيلية للصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وحتى نهاية العام المالي 2018 /2019 بلغ 1116 مشروعا، تنقسم إلى 447 مشروعاً تجارياً و435 خدمياً و154 صناعياً و49 حرفياً و31 مشروعاً زراعياً.

ويذكر أن عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي تلك التي يقل رأسمالها عن 250 ألف دينار، وتضم: من موظف واحد إلى 4 موظفين كويتيين، بينما المشروعات المتوسطة ما بين 250 إلى 500 ألف دينار وتضم: من 5 إلى 50 موظفاً كويتياً.

ترسية "المناقصات" التي تقل عن 75 ألف دينار على المشروعات الصغيرة

فرصة كبيرة للاستفادة من الإنفاق الحكومي

التعديلات تهدف إلى فتح أسواق جديدة لأصحاب المشروعات

مبادرون لـ"الصناعة والتنمية"

تعديلات "المناقصات" ستحقق التكامل بين الشركات الكبيرة والصغيرة

(خاص: الصناعة والتنمية)

حظيت تعديلات قانون المناقصات العامة بما يشمل الأفضلية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة عند ترسية العطاءات وتشجيع المبادرين على المشاركة في أكبر عدد ممكن من المناقصات، بترحيب واسع من المبادرين اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقالوا في حديثهم لـ"الصناعة والتنمية": إن دخول المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تلك المناقصات الحكومية يمثل دعما حقيقيا للاقتصاد الوطني وسيعمل على ايجاد مورد رديف للقطاع النفطي وهو ما سيساهم في ارتفاع الإيرادات وتخفيف بند الرواتب على الميزانية والتحول نحو اقتصاد مستدام.

وبينوا أن المشاركة في المناقصات من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة سيفتح المجال أمامها للنمو والدخول إلى الأسواق العالمية والمحلية كما أن مشاركتها في المناقصات سيحقق الانسجام بين الشركات الكبيرة والصغيرة وسيقوم بانتعاش النشاط الاقتصادي.

وذكروا أن التعديلات التي أقرت مؤخرا ستساهم في خلق فرص عمل للخريجين المقبلين خلال السنوات القادمة بالإضافة إلى تشجيع العمل الحر والانتقال من القطاع الحكومي للخاص.

وأشاروا إلى أن تعديلات قانون المناقصات العامة التي أقرها مجلس الأمة والتي تقضي بإسناد 10 بالمئة من قيمة العقود الحكومية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ستفتح أسواقا جديدة أمام المبادرين وستحقق التنافسية بين اصحاب المشروعات الصغيرة للفوز بنصيب من المشروعات الكبرى والاستفادة من الإنفاق الحكومي والبالغ تقريبا 3.6 مليارات دينار للمشاريع الإنشائية إلى جانب ستعمل على تشجيع دخول منافسين جدد في السوق.

وفيما يلي التفاصيل ...

خطوة جيدة

بداية قال مستشار شركة أرزاق كابيتال صلاح السلطان إن تعديلات قانون المناقصات العامة التي أقرت مؤخراً باسناد 10 بالمئة من قيمة العقود الحكومية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة مهمة جداً وخطوة جيدة لتشجيع المبادرين.

ولفت إلى ضرورة مصاحبة

السلطان : خطوة جيدة لتشجيع المبادرين لإقامة مشاريعهم المتنوعة

تلك التعديلات الخطوات التنفيذية وألا تتعرقل تلك القوانين كي يستفيد منه أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لاسيما أنهم بحاجة إلى تسريع وتيرة التنفيذ وان يشاركا في إنشاء المشاريع الكبرى إلى جانب مساعدة الدوائر الحكومية لهم.

وقال إنه لو تم تنفيذ القانون فسيكون له انعكاس على الاقتصاد الوطني خلال الفترة المقبلة وسنشهد نجاح عدة شركات صغيرة ومتوسطة وطنية وستتطور إلى جانب خلق فرص عمل للكويتيين، عبر توظيفهم في وظائف جديدة مما سيخفف الضغط على ميزانية الدولة بند الرواتب

وأشاروا إلى أن الشركات الصغيرة ستتوسع وستكبر إلى جانب تنمية خطوط الإنتاج مما سيعطيها جودة في التنفيذ، مؤكداً أنه ستكون هناك حلقة وصل وتعاون بين الشركات الكبرى والصغيرة حيث ستأخذ الشركة الصغيرة الخبرة من تلك الشركات نتيجة الاحتكاك المباشر في المشاريع وفرصة منافسة وتنمية للاقتصاد

وقال إن التعديلات التي أقرت لقانون المناقصات ستخفف الضغط عن ميزانية الدولة عبر خلق موارد مالية جديدة وستخلق مجال عمل جديداً للمبادرين إلى جانب الرسوم والضرائب مما يؤدي الى نمو الإيرادات غير النفطية.

وأفاد بأننا سنشهد اقبال عدد كبير من المبادرين مستقبلا، إلا أننا يجب ألا نشهد عرقلة لها وتبسيط الاجراءات والدورة المستندية أمامهم، لتسهيل أعمالهم لتكون بسيطة وتسهيل الرقابة عليها، مبيناً أن هذه التعديلات ستفتح مجالات عمل جديدة أمام أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشاركة في المشروعات الكبرى، كما أنها ستستفيد من الإنفاق الحكومي مما سيكون له بالغ الأثر على الاقتصاد المحلي واوجه الصرف على المشاريع الإنشائية والمتخلفة وفتح باب المنافسة بين الشركات نفسها ليكون لها نصيب.

مشروعات كبيرة

من جانبه امتدح عضو مجموعة رواد الأعمال ضاري المذن مدير عام شركة مفاز الهندسية ان تعديل قانون المناقصات لاسناد 10 % من المشروع لأصحاب المشروعات الصغيرة والذي سيكون له عدة إيجابيات مستقبلا

وذكر أن القانون سيعمل على تحقيق التكامل بين الشركات الكبيرة والصغيرة وان اي مناقصة ستطرح سواء توريد أو خدمات أو انشاءات ستعطى بالباطن للشركات المشروعات الصغيرة بنسبة 10 % وسيعملون بشكل أكبر وسيتم الاحتكاك مع الشركات الكبيرة بنقل الخبرات أو التكنولوجيا.

وذكر أنه سنشهد إقبالاً واسعاً من المبادرين بعد إقرار تلك التعديلات وسيدخل الكثير من الشباب إلى سوق العمل وسيقدمون على طلبات الوظائف والانتقال من الحكومي إلى العمل الحر، مبيناً أن الإنفاق العام 3.6 مليارات على المناقصات

المذن : يزيد من خبرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير

وسيكون هناك فرص لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأشار إلى أن هناك انعكاس كبير على الاقتصاد الوطني، كما أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة ستكون رديفاً للاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى أنه سيعمل على توفير الوظائف وتحفيز انتقال موظفين من القطاع العام للقطاع الخاص بالإظافة إلى أن الخريجين الذين سيبلغ عددهم نحو 160 ألفاً خلال السنوات الخمس القادمة سيدخلون سوق العمل سيتجهون إلى العمل الحر.

وأشار إلى أن ميزانية ستنخفض بند الرواتب

المانع : فرص نمو واعدة أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة

وسينتعش الاقتصاد لاسيما أن المشاريع ستوظف شباباً جدداً وهو الأمر الذي سينوع من الفرص.

وعن الإقبال للمشروعات الصغيرة الصناعية خلال الفترة القادمة بين أنه على الرغم من وجود عوائق منها ندرة الأراضي خلال الفترة الماضية وتوفير رأس المال الكافي إلا أن التعديلات ستعمل على إقبال وتشجيع المشاريع الصناعية.

قدرة على المنافسة

من جانبه قال عضو مجلس إدارة رواد الأعمال م.سعيد المانع رئيس مجلس إدارة شركة العز العالمية للتجارة العامة والمقاولات أن تعديلات القانون للمناقصات بإسناد عشرة في المئة من شأنه فتح المجال أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمنافسة والدخول في المناقصات والممارسات الحكومية مما يساهم في نموها.

وأكد أن التعديلات ستقوم بإتاحة الفرصة لشباب والتوجه للقطاع الخاص للعمل في القطاع الحر والقطاع الخاص حيث لم تكن هذه الامتيازات موجودة في السابق، كما أن امتيازات قانون المناقصات الجديد سيسمح للمسجلين في الصندوق الاستفادة من مشاريع الدولة

وبين أن الشباب سيقودون التنمية في البلد بالتدرج، خاصة أن الشركات الصغيرة ستكبر الى ان تصبح شركة كبيرة مستقبلا.

وأفاد بأنه عند أخذ أي صاحب مشروع قرضا للبدء في مشروعه في السابق فإنه ليست هناك حماية للشباب من السوق والمنافسة والمميزات التي يحتاجها المبادر، كما أنه تم وضع جهة تعرف مفهوم الشركة الصغيرة والمتوسطة، كما انه وللاستفادة من هذه الامتيازات يجب أن تتوافر شهادة من الصندوق الوطني

وبين أن التعديل سيعمل على التكامل مع الشركات الكبرى حيث فرضنا منح أكثر من عشرة في المئة مايؤدي إلى نقل خبرات الشركات الكبرى للصغرى وسوف يتم تدريب المشروعات الصغيرة وسيحتضنها. ولو طبق القانون فسيستفيد المبادرون من المشاريع المليارية بإيرادات مليونية في المشاريع العملاقة مستقبلا.

وذكر أن لدينا أكثر من 8 آلاف ملف لمشروعات صغيرة وبين انه سيحقق الهدف في خلق فرص وظيفية حيث أن المشاريع الفائزة بالمناقصات ستقوم بتوظيف الكويتيين وذلك ضمن الشروط بالتكويت، وسيصبح للشباب فرصة تاريخية للمشاركة في مشاريع الدولة والصعود تدريجيا للوصول من مشروع صغير إلى شركة كبيرة

ولفت إلى أن التعديلات فتحت المجال واسعا أمام المبادرين لدخول عالم المال والأعمال من أوسع أبوابه واكتساب خبرات الكبار في السوق، عبر إلزام الشركات الكبرى بتخصيص 10 % من الأعمال للشركات الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى صندوق المشروعات وهو

السميط : لتعديلات قانون المناقصات فوائد كبيرة على الاقتصاد

ما يخلق حالة من التكامل ينشدها التحول الاقتصادي.

إقبال ملحوظ

من جانبها قالت رئيس شبكة سيدات الأعمال والمهنيات بدور السميط إن للتعديلات فائدة كبيرة تتمثل في مشاركة أصحاب المشروعات الصغيرة في المناقصات وبذلك يتسارع نمو تلك الشركات التي تؤهلها للصعود في التصنيفات الكبرى وسيساعد على استمرارية المشاريع والدورة الاقتصادية

وفي سؤالها عن مدى الإقبال على المشروعات بعد إقرار تلك التعديلات ومنح الأفضلية للمشروع

الوطني ، أشارت إلى أنه من المؤكد أنه سيشهد إقبالاً على المناقصات من قبل أصحاب تلك المشاريع مما سينعكس تأثيره على بالاقتصاد الوطني وناتج الدخل القومي أيضاً

وذكرت أن التعديلات ودخول مشاريع صغيرة سيرفع الإيرادات وسيوفر لنا فرصاً جديدة كي لا نعتمد على مصادر الدخل النفطية، وبالتالي خلق موارد جديدة غير نفطية وهو الذي يحقق الهدف بالتحول من اقتصاد قائم على مورد وحيد إلى اقتصاد مستدام

وأشادت السميط بدور لجنة المناقصات وما قدمته مشكورة في تعديل القوانين بالإضافة إلى الجهود التي قامت بها الجهات المتطوعة كذلك ودعم ومشاركة تجمع رواد الأعمال بكتابة وتعديل القوانين

واكدت كلما زاد الدعم وسرعة الدورة المستندية وتبسيطها ، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تزداد إلى جانب المشاريع الصناعية القائمة بالفعل إلا أها تحتاج إلى المزيد من تحرير الأراضي الصناعية ليتسنى لبعض المتقدمين في المشاريع الصناعية على البدء في العمل.

وأوضحت أن تعديل قانون المناقصات خطوة صحيحة في اتجاه توجيه الإنفاق الحكومي نحو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخلق فرص عمل وفتح أسواق جديدة ونقل خبرات امام المبادرين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة الجادين.

وذكرت أن إسناد 10 في المئة من قيمة العقود الحكومية سيفتح باب المنافسة بين الشركات الصغيرة بالإضافة الى تعزيز قدراتها ويساعدها على النمو السريع، وهو الأمر الذي سيمكن أصحاب المشروعات نحو تحقيق النمو الحقيقي وأخذ حصة من مناقصات الدولة.

وأشارت إلى أن التعديلات التي أقرها مجلس الأمة من شأنها تشجيع المبادرين للإبداع والابتكار ودفع الشباب إلى دخول سوق العمل الحر والمساهمة في القضاء على البطالة والتحرك نحو الدخول في مجالات جديدة وسط تخرج أعداد كبيرة وبحثهم عن فرص عمل خلال السنوات القادمة.

للطلبة وأصحاب المشروعات الصغيرة لتعزيز وتطوير الابتكار والاختراعات في بيئة الأعمال

تخفيض رسوم براءات الاختراع بنسبة 50 %

سعياً منها لتعزيز الابتكارات والاختراعات لدى الطلبة الكويتيين، وإيماناً منها بالدور الكبير والمتميز لقطاع التكنولوجيا في تحسن الأداء الاقتصادي، أصدرت وزارة التجارة والصناعة قراراً يقضي بخفض رسوم براءات الإختراع للطلبة وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 50 بالمئة.

وأوضحت الوزارة أن القرار حدد رسوم الخدمات التي تقوم بها إدارة المعاملات التجارية وبراءات الاختراع عن الطلبات والإجراءات التي يؤديها الطالب لتسجيل البراءات.

وأضافت وزارة التجارة أن القرار يستهدف كل الشركات المقيدة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تستهدف زيادة دورها في العديد من المجالات وبما يحقق الريادة لتلك الشركات في بيئة الأعمال الكويتية.

ومن شأن القرار تنمية قدرات البحث العلمي والتطوير ويزيد من الجهود التي يقوم بها الطلبة في مجال الابتكارات والاختراعات.

ويأتي قرار خفض الرسوم في إطار التحركات الحثيثة التي تقوم بها وزارة التجارة والصناعة لزيادة دورها البناء والريادي في تعزيز القدرات الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال، كما يأتي القرار انعكاساً لأهمية الابتكارات في تعزيز الأداء الاقتصادي.

وكانت وزارة التجارة والصناعة قد أكدت أهمية وجود منظومة تشريعية متكاملة لتحقيق نقلة نوعية في الأداء الاقتصادي وتحسين بيئة الأعمال وبما يطور القدرات الكويتية في العديد من المجالات.

القرار يستهدف تعزيز وتطوير البحث العلمي لدى الطلبة والمشروعات الصغيرة

شريكك في المذاق
Partner in Taste
حضِّرها
على ذوقك
خليط
البيتزا
Pizza Mix
NET 1 Kg
kfmkuwait
kuwaitflourmills.com

لدراسة احتياجاتها ومتطلباتها ومواصفات البنية التحتية لها

هيئة الصناعة: لجنة حكومية مشتركة لبناء مدن صناعية

طالبت الهيئة العامة للصناعة عددًا من الجهات الحكومية وبلدية الكويت بتشكيل لجنة لدرسة تنفيذ مذكرة تفاهم بين دولة الكويت وجمهورية الصين الشعبية، بشأن بناء وتشغيل مدن صناعية جديدة.

وأوضحت الهيئة العامة للصناعة أنه بالإشارة إلى قرار مجلس الوزراء رقم 535، الخاص بالموافقة على توقيع مذكرة تفاهم بين الكويت، ممثلة بالهيئة العامة للصناعة، وجمهورية الصين ممثلة ببنك التنمية الصيني، لبناء وتشغيل مدن صناعية جديدة، ونظراً إلى أهمية هذا الموضوع، فإن الهيئة العامة للصناعة ارتأت تشكيل لجنة مشتركة من الجهات الحكومية ذات العلاقة لدراسة احتياجات ومتطلبات ومواصفات البنية التحتية والأساسية للمناطق الصناعية الجديدة، وذلك لتسهيل الأمور وسرعة الإنجاز.

ووفق تقارير صحفية ، فإن الهيئة العامة للصناعة تسعى إلى تطوير وتنفيذ فكرة المدن الصناعية الذكية من خلال التعاون مع الجهات الحكومية المعنية وبمساعدة خبرات عالمية متخصصة في هذا الخصوص؛ حيث أشار مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبد الكريم تقي عبد الكريم بنهاية مارس 2018 إلى أنه يتم إعادة هيكلة القطاع الصناعي لخلق مدن متكاملة الخدمات من بينها مدينة الشدادية، وهي مدينة صناعية متكاملة ومدينة النعايم، وهي مدينة صناعية ذكية، ستكون متاحة للاستثمار الأجنبي عبر هيئة تشجيع الاستثمار.

وكان المدير العام قد أوضح على هامش منتدى "استثمر في الكويت" أن إعادة هيكلة القطاع الصناعي تتضمن تحديث البنى التحتية حسب الأطر العالمية، مع استهداف قطاعات البتروكيماويات والأغذية والطاقة البديلة.

وأشار إلى أن "النعايم" ستكون أول مدينة ذكية تستخدم الطاقة البديلة، وتستهدف صناعات الجيل الرابع من الصناعات يشمل الروبوتات وتكنولوجيا النانو والطباعة ثلاثية الأبعاد.

وحول مدينة النعايم أيضاً، قال تقي إن الكويت تستعد لبناء مدينة صناعية متكاملة بتكلفة 6.6 مليارات دولار، منها 6 مليارات دولار بمشاركة من القطاع الخاص.

وبين أن الحكومة ستقوم بالدراسة الاستشارية لمواصفات تشييد البنية التحتية ، وأن القطاع الخاص سيكون المسؤول عن تنفيذ البنية التحتية وبناء المرافق والخدمات.

وقال: "الحكومة ستكون المشرف المباشر على تنفيذ مكونات المدينة ، لافتاً أن القطاع الخاص سيكون له النصيب الأكبر".

وأضاف: أن المدينة الجديدة "النعايم" التي ستقام على بعد 70 كيلومترا إلى الغرب من مدينة الكويت ستستوعب 50 ألف نسمة، وأن العائد السنوي المتوقع لها 90 مليون دينار للقطاع الصناعي وحده، وستبلغ مساحتها 6 كيلومترات مربعة.

تقي: نستهدف إعادة هيكلة القطاع الصناعي لخلق مدن متكاملة الخدمات

وتعكف الكويت حاليا على إعداد خطط ومبادرات تهدف إلى زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد في إطار مساعٍ لتنويع موارده بدلا من الاعتماد على النفط والدعم الحكومي السخي للمواطنين.

خزانات مياه

نعمه

نُحَلِّق .. لنكون الأفضل عالمياً

الكويت - أمغرة الصناعية - قطعة ٣ - قسيمة ٢٤ / ٢٦

+965 24839402 - +965 24839403 تليفون المبيعات

تليفون : +965 24814483 - +965 99836069 - +965 99049236

ص.ب. 42385 - رمز بريدي 70654 - الشويخ - الكويت

www.unitedneamagroup.com

Email: info@unitedneamagroup.com

Neama

WATER TANKS

بعد إقرار مجلس الأمة قوانين مراقبي الحسابات والتأمين وتعديل قانون الشركات

بيئة الأعمال الكويتية على طريق العالمية بمنظومة تشريعية متكاملة

(خاص: الصناعة والتنمية)

إنجاز غير مسبوق في تطوير المنظومة التشريعية الاقتصادية حققته وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية؛ حيث تم إقرار 3 قوانين اقتصادية بأغلبية نيابية وبثقة حكومية نحو تحقيق الإصلاح الاقتصادي المنشود، وتحسين بيئة الأعمال الكويتية، ووضع الكويت على خريطة العالمية في مجال تطوير التشريعات المنظمة للعمل الاقتصادي وقد أعدت "الصناعة والتنمية" ملفاً حول تلك القوانين وتأثيرها المتوقع على بيئة الأعمال بشكل عام والقطاع الخاص بشكل خاص.

وبهذه المناسبة، أوضح معالي وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد ناصر عبد الله الروضان أن إنجاز هذا الكم الهائل من القوانين لم يكن متوقعاً، مبيناً أن الأعمال المنفذة لم تكن تخص وزارة التجارة فحسب، وإنما كانت نتاج خطة متكاملة تمت صياغتها وفقا لخطة التنمية؛ حيث شاركت في وضعها العديد من جمعيات النفع العام والجمعيات المهنية بعد انعقاد عدد من اللقاءات والفعاليات المتعددة.

وأضاف الوزير الروضان في لقاء مع الجمعية الاقتصادية أن إصدار وتعديل القوانين ليس بالأمر الهين، وإنما يستغرق وقتا؛ حيث يجب الحصول على موافقة الجهات المختصة.

قوانين أخرى

وأشار إلى أن وزارة التجارة والصناعة تعكف حالياً على صياغة العديد من القوانين الأخرى مثل: قانون الشركات العائلية إضافة إلى تعديل قانون الاستيراد وقانون التجارة الالكترونية والتسوية وإعادة الهيكلة وقانون الإفلاس.

وحول القوانين التي أصدرتها وزارة التجارة خلال العامين الماضيين قال الروضان: إن "التجارة" قامت بتعديل كل من قانون السجل التجاري وقانون الشركات وقانون الصندوق الوطني لتنمية المشروعات الصغيرة

والمتوسطة وقانون شركات ووكلاء التأمين وقانون المناقصات العامة بما يخدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى إصدار قانون تبادل المعلومات الائتمانية، وهو من الموضوعات المهمة التي اهتمت التجارة بمعالجتها .

وأشار الروضان إلى أن أحد أهم العناصر التي تحرص عليها التجارة فيما يتعلق بالصندوق الوطني هو الميزانية؛ حيث نحاول حماية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من مدعي المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لافتا إلى ضرورة تعزيز آليات وضوح الميزانيات .

منظومة تشريعية

وفي بيان حول أهم القوانين التي تم صدورها وتعديلها من قبل مجلس الأمة، قالت وزارة التجارة والصناعة: إن إقرار مجلس الأمة لقوانين التأمين وقانون مزاولة مهنة مراقبي الحسابات وتعديلات الشركات يضع المنظومة التشريعية الاقتصادية والتجارية على سكة تطوير بيئة الأعمال المحلية نحو العالمية، بفضل ما يقدمه القانونان من إصلاحات تنظيمية وضمانات مستحقة لمجتمع الأعمال والمستثمرين وحملة وثائق التأمين.

إعادة الهيكلة

ولفتت الوزارة إلى أن قانون التأمين الجديد يسهم في إعادة هيكلة قطاع التأمين المحلي بآليات تنظيمية تنسجم مع التطورات المتسارعة التي طرأت على القطاعات الاقتصادية عالمياً ومحلياً في السنوات الماضية، كما أنه يتماشى مع تحركات الوزارة الجادة نحو المساهمة في تحقيق رؤية كويت جديدة 2035 .

الثغرات

الوزير الروضان: إنجاز هذا الكم الهائل من القوانين لم يكن متوقعاً

إصدار وتعديل القوانين ليس بالأمر الهين وإنما يستغرق وقتاً

إصلاحات تنظيمية وضمانات مستحقة لمجتمع الأعمال والمستثمرين

قانون التأمين الجديد يسهم في إعادة هيكلة قطاع التأمين المحلي

القانون الجديد يسد الفراغات التشريعية والفنية الخاصة بأعمال التأمين

القوانين الجديدة تتماشى مع تحركات وزارة التجارة في تحقيق رؤية الكويت 2035

القانون يعزز حماية حقوق حملة الوثائق والمستفيدين من أعمال التأمين

قانون مراقبي الحسابات مرتبط بقانون الشركات

وأكدت "التجارة " في بيان صحافي أهمية القانون الذي أقره مجلس الأمة، مبينة أنه علاوة على أنه يسد الثغرات والمثالب القانونية التي كانت تعتري القانون السابق، ويشرع الباب واسعاً لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى هذا القطاع، بفضل أدواته التنظيمية المختلفة التي ترفع من شهية الشركات العالمية للتوسع في السوق الكويتي، خصوصاً فيما يتعلق بعملية إعادة التأمين وإزالة قيد ملكية رأس المال لشركات التأمين.

فراغ تشريعي

وأوضحت أن القانون الجديد يسد الفراغات التشريعية والفنية الخاصة بأعمال التأمين التي نتجت بسبب عدم تطوير التشريعات الخاصة بالتأمين لأكثر من 58 سنة، بفضل ما يوفره من غطاء تشريعي مناسب سيسهل من تطوير أساليب الإشراف والرقابة على قطاع التأمين.

وأوضحت الوزارة أن القانون استحدث إطاراً قانونياً لتنظيم المهن الاستشارية والمساندة، وإطاراً عاماً لتنظيم شركات التأمين التكافلي متضمناً الجانب الشرعي، كما ألزم شركات وساطة التأمين بأن يكون المدير كويتي الجنسية ما يقود لصناعة فرص وظيفية جديدة أمام المواطن.

حماية حملة الوثائق

وذكرت "التجارة" أن ما يزيد من أهمية القانون الجديد أنه يضمن حماية الوثائق التأمينية في حالة اندماج شركات التأمين، أو تحويل وثائقها إلى شركة التأمين من خلال إعطاء حامليها حق الاعتراض، كما تتم حمايتها في حالة توقف الشركات عن العمل من خلال تنظيم عملية التوقف والإجراءات الواجب اتباعها في حالة التوقف. بالإضافة إلى حماية حملة الوثائق من خلال التشديد على الملاءة المالية لشركات

التأمين مع ضرورة أن يكون لها احتياطيات مالية متينة.

وأشارت إلى أن القانون أنشأ وحدة لتنظيم التأمين على غرار وحدة التحريات المالية تخضع لإشراف وزير التجارة، مضيفة أن القانون تضمن عقوبات مشددة على مزاولة المهن التأمينية سيكون تطبيقها بدون تراخٍ، فيما أقر تشكيل مجلس تأديب للشركات المخالفة.

فروع الشركات

وقالت "التجارة": إن القانون نظم فروع الشركات الأجنبية، والمال المخصص للفرع في الكويت، مؤكدة أن العقوبات الرادعة التي تضمنها القانون الجديد تحد من ارتكاب المخالفات والجرائم، وتقضي على الممارسات غير السليمة لسلوكيات أعمال التأمين، مشددة على أن القانون يعزز حماية حقوق حملة الوثائق والمستفيدين من أعمال التأمين، ويراقب الملاءة المالية لشركات التأمين لتوفير الغطاء التأميني الملائم، مبينة أنه وضع قواعد ممارسة المهن التأمينية وآدابها لزيادة قدرتها على تقديم خدمات أفضل للمستفيدين من التأمين وتحقيق المنافسة الإيجابية بينها .

مراقبو الحسابات

وبالنسبة لقانون مزاولة مهنة مراقبي الحسابات، أكدت " التجارة" أن القانون الجديد مرتبط بقانون الشركات، باعتبار أن مراقبة الحسابات من المهن ذات الصلة الوثيقة والمؤثرة في نشاط الشركات والمساهمين وجمهور المتعاملين مع الشركات التجارية من حيث ضبط أوضاعها المالية وإظهار بياناتها المالية على وجهها الحقيقي بما يحقق مصلحة الشركاء، وبما يكفل إحاطة هذه المهنة بمزيد من الضوابط والضمانات التي تتلاءم مع تلك المصالح، مشددة على أن القانون يواكب التطورات الحديثة للمهنة في مزاولتها من قبل الأشخاص الاعتبارية وفق قواعد قانون الشركات الجديد رقم (1) لسنة 2016.

القانون ترك تحديد سنوات الخبرة للائحة لتواكب التطورات في مهنة تدقيق الحسابات

القانون نص صراحة على حظر تملك المراقب لأسهم الشركات التي يدقق ميزانيتها

تعديل قانون الشركات تضمن تنظيم عملية الحضور والتصويت الالكتروني بالجمعيات العامة

قانون الشركات الجديد يوفر حلولاً تقضي بتحييد الأسهم من قبل قاضي الأمور الوقتية

العقوبات الرادعة التي تضمنها القانون الجديد تحد من ارتكاب المخالفات والجرائم

التعديلات فوضت هيئة أسواق المال بتنظيم توكيلات الحضور في الجمعيات العامة

وأشارت "التجارة " إلى أن القانون ترك تحديد سنوات الخبرة للائحة لتواكب التطورات في مهنة تدقيق الحسابات، لافتاً إلى أن مزاولة مهنة مراقبي الحسابات ستشهد مع القانون الجديد نقلة تنظيمية نوعية.

وأضافت الوزارة أن القانون الحالي نص صراحة على حظر تملك المراقب لأسهم الشركات التي يدقق ميزانيتها خلال فترة عمله، ولمدة سنتين من انتهاء فترة عمله كمدقق لحسابات الشركة مع حظر القيام بالأعمال التي تؤثر في حيادية المراقب كتقديم الاستشارات لعملاء التدقيق.

وذكرت "التجارة" أن ما يعزز أهمية القانون الجديد أنه أوجب تطبيق المعايير الدولية في التدقيق، كما أنه نص صراحة على مسؤولية المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره وعن الأخطاء التي يرتكبها في مزاولة المهنة في المادة 16.

تعديل قانون الشركات

أفادت الوزارة بأن إقرار مجلس الأمة لتعديلات قانون الشركات رقم1 لسنة 2016، يضمن معالجة قصور النصوص السابقة، والتي تجيز تحويل الشركات غير الربحية إلى شركات ربحية، مشيرة إلى أن المادة 30 نصت على تفعيل اتفاقيات المساهمين والتي تستخدم عادة لتنظيم العلاقة بين المساهمين أو الشركاء خارج إطار عقد التأسيس، كما ألزمت بحل الشركة لأكثر من سبب من بينها صدور قرار بحل الشركة نتيجة هلاك جميع أموال الشركة، أو معظمها بحيث يتعذر استثمار الباقي استثماراً مجدياً، وذلك وفقا للضوابط الواردة باللائحة التنفيذية، على أن يكون الحل من خلال قرار يصدر من قبل وزير "التجارة"، بخلاف النص السابق الذي لم يحدد ما إذا كان الهلاك يؤدي إلى الحل

بمجرد الهلاك، أم يجب إصدار قرار.

كما أوضحت "التجارة" أن القانون تضمن تنظيم عملية الحضور والتصويت الالكتروني بالجمعيات العامة، مبينة أن النص الجديد يعزز مشاركة المساهمين بالجمعيات العمومية، فضلا عن تمكينه الشركات من إضافة شروط لعضوية مجالس الإدارات بما يمكن الشركات العائلية من تضمين ضوابط تتناسب مع دساتير العائلة الخاصة بحوكمة الشركات العائلية.

تحييد الأسهم

وبينت أن قانون الشركات الجديد يوفر حلولاً تقضي بتحييد الأسهم من قبل قاضي الأمور الوقتية، وذلك لفترة يحددها القاضي، أو لحين الفصل بالنزاع من قبل المحكمة المختصة ما يقود إلى معالجة التحديات التي كانت تواجه المساهمين بالسابق بهذا الخصوص .

وذكرت أن التعديلات تلزم رئيس الجمعية العامة في الشركات المقفلة وأمين السر وممثل عن أقلية المساهمين، بتدوين قراراتها، وتحفظات المساهمين على أن يقدّموا تقريراً حول قرارات الجمعية العامة أو التحفظات (إن وجدت)، فيما قضت التعديلات في المادة 226 على توزيع أرباح على المساهمين في نهاية السنة المالية أو نهاية كل فترة مالية.

وأضافت "التجارة" أن التعديلات فوضت هيئة أسواق المال بتنظيم توكيلات الحضور في الجمعيات العامة، وبشكل خاص فيما يتعلق بالإفصاحات المطلوبة وغيرها من المتطلبات عملا بما يتم في الأسواق المتقدمة، كما فوضتها بوضع قواعد التداول والتسوية والتقاص على أسهم الشركات المقفلة وتنظيم حفظ سجلات المساهمين فيها من خلال

وزارة التجارة تعكف حالياً على صياغة عدد من القوانين أهمها الشركات العائلية والتجارة الالكترونية وقانون الإفلاس

القطاع الصناعي من أوائل القطاعات المستفيدة من الإصلاحات التشريعية

صياغة وتعديل القوانين الجديدة حركت المياه الراكدة في العمل الاقتصادي

أنظمة تقنية متكاملة.

بيئة الأعمال

يذكر أن قانون الشركات تم التعديل عليه على مرتين في عهد معالي الوزير خالد الروضان؛ حيث سبقت هذه التعديلات تعديلات لأحكام قانون الشركات بموجب القانون رقم 2017/15 منها أحكام الشركة ذات المسؤولية المحدودة والمساهمة العامة، لتسهيل بيئة الأعمال من خلال تبسيط إجراءات تأسيس الشركات، كما تم إلغاء متطلب إيداع رأس المال قبل تأسيس الشركة من خلال تعديل المادة رقم 97؛ حيث يتعلق هذا الأمر بنوع الترخيص، ويأتي بشكل لاحق على التأسيس، فضلا عن إلغاء الحد الأدنى للحصص النقدية والمحدد بـ100دينار، وترك الأمر لإرادة الشركاء لتحدد في عقد التأسيس، بحسب المادة رقم 98، كما شهد التعديل كذلك إلغاء شرط كفاية رأسمال الشركة لتحقيق أغراضها في المادة رقم 147.

وقد تم تعديل قانون الشركات في 2018؛ حيث إن القانون 2018/83 المادة 114 أقر بإلزام الشركات بتوزيع الأرباح المعتمدة في الجمعية العامة خلال فترة لا تتجاوز 30 يوما من تاريخ انعقادها ، كما تم تعديل البند 5 من المادة السالفة الذكر بالنص على أنه في حال تعدد مديري الشركة تختص الجمعية العمومية بتحديد صلاحيات كل واحد منهم ومسؤولياته، فيما تم تعديل المادة 206 بزيادة المدة الممنوحة لعقد الجمعية العامة من 15 يوما إلى 21 يوما، وذلك لإعطاء المساهمين والشركاء الفرصة الكافية للتحضير للجمعية العامة والاستعداد لها.

EQUATE
شـركاء في النجاح

ملتزمون بتحقيق النجاح
انطلاقاً من مبادئنا الراسخة

تمارس شركة ايكويت للبتروكيماويات أعمالها بناء على مبادئها التي تتضمن: الثقة كأساس لروابطنا مع الأطراف ذات العلاقة، والكفاءة العالية كوسيلة لتحقيق أفضل الإنجازات المتميزة، والتنمية المستدامة لضمان استمرار النجاح والمحافظة على البيئة، والابتكار لمواصلة مسيرة التقدم والتطوير. هذه هي المبادئ التي تساهم في بناء شراكاتنا الوثيقة حول العالم.

www.equate.com

رئيس مجموعة شركات الغنام العم عبدالعزيز أحمد الغنام لـ"الصناعة والتنمية":

الكويت ستكون من أوائل الدول بفضل خططها التنموية الواعدة

(خاص الصناعة والتنمية)

يمتلك تاريخًا طويلا من الخبرة والعمل التجاري الذي أسسه بنفسه وانطلق من خلاله إلى آفاق رحبة من الأنشطة الاقتصادية والتجارية المختلفة، حتى استطاع أن يحفر لنفسه اسماً مرموقاً في عالم التجارة والاقتصاد في الكويت ومنطقة الخليج العربي.

إنه رجل الأعمال ورئيس مجموعة شركات الغنام العم عبدالعزيز أحمد الغنام، الذي بات اسمه علامة تجارية تنتشر في مختلف مجالات الأعمال، بل وإنه قد أورث أبناءه حب العمل التجاري ووضعهم على الخط نفسه الذي يتمنى كل منا أن يضع نفسه وأبناءه عليه.

ويرى العم الغنام من خلال خبرته وتجاربه التي مر بها خلال مسيرته الطويلة في عالم التجارة، والتي زار من خلالها بلدانًا كثيرة تعامل فيها مع رجال أعمال من مختلف الجنسيات، أن الكويت لها مكانة قوية في مجال الاستثمار، وأن الفرص فيها كثيرة ومتاحة في استحداث الكثير من النشاطات التجارية والصناعية.

فالكويت- كما يقول العم الغنام- أصبحت لها سمعة عالية في المجتمع الدولي, ويكفينا فخراً أنها أصبحت مركزاً عالمياً للعمل الإنساني عندما أطلقت الأمم المتحدة على سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مسمى (قائداً للعمل الإنساني) وهذا أعطاها المكانة الرفيعة بين الدول الكبرى.

تنمية الصادرات

ويضيف: "في سبتمبر2015 أقرت الأمم المتحدة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 ووقعت الكويت على هذه الوثيقة مع بقية الدول, وأحب أن أشير هنا إلى أنه في ديسمبر2007 انتهت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية من إعداد مشروع دولة الكويت لعام 2011 - 2035 وتمت مناقشته وإقراره من قبل الحكومة في شهر مايو لعام 2008".

وتابع "من هنا يتضح أن الكويت أقرت خطة 2030 قبل 7 سنوات، وأنا على ثقة تامة من أن الحكومة وتوجيهات صاحب السمو أمير البلاد وولي عهده الأمين وأصحاب القرار حريصون على إنجاز هذه الخطة، وإن شاء الله ستكون الكويت من أوائل الدول حسب المؤشر العالمي".

تطور الأداء الاقتصادي

وحول رأيه في الأداء الاقتصادي وحجم التشريعات الاقتصادية التي أصدرتها الحكومة بتأييد وموافقة مجلس الأمة مؤخراً، أفاد الغنام بأنه على رغم الصعوبات الكبيرة التي واجهتها الكويت منذ أزمة انهيار أسعار النفط منتصف عام 2014، إلا أن الاقتصاد الكويتي سجل أرقاماً إيجابية وانفتاحاً عبر سياسات النمو المستدام، فظهر قوياً وصلباً بفضل احتياطاتها المالية الضخمة والسياسة الاقتصادية المنفتحة التي اتبعتها، فأصبح اقتصادنا أكثر تنوعاً، وحقق تطورا سريعا في استحداث مشاريع تنموية غير نفطية وبشهادة البنك الدولي أن الاقتصاد الكويتي محافظ على استقرار مؤشره.

تعديلات قانون العمل

وعلى صعيد مختلف، وفيما يتعلق برأيه حول مقترحات تعديلات قانون العمل الأهلي الأخيرة، رأى الغنام أن مثل هذه التعديلات ستتسبب في خسائر كبيرة للقطاع الخاص والتكلفة ستكون عالية، وسيتحمل أرباب العمل أعباء مالية غير مهيأ لها مما يؤثر سلباً، وسينعكس على السوق بالكامل مسبباً زيادة أسعار

مقترحات تعديلات قانون العمل الأهلي ستتسبب في خسائر كبيرة للقطاع الخاص

من حق المواطن أن يفتخر بالمنتج الصناعي والواجب يحتم علينا تشجيع المنتج الوطني

القطاع الخاص بحاجة إلى تشجيع وقرارات مرنة والوقت غير مناسب لفرض الضرائب

الكويت قادرة على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل التشريعات

توزيع قسائم صناعية حافز أساسي للصناعيين لاستثمار أموالهم واستحداث مشاريع صناعية جديدة

الكويت قادرة على استحداث الكثير من الأنشطة التجارية والصناعية

الشباب الكويتي قادر على خدمة بلده وتحمل المسؤوليات فأغلبهم من حملة الشهادات العليا

إعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية في المناقصات الحكومية لتعزيز الصناعة الوطنية

غير مبررة، ومن شأنه أن يرفع تكاليف المشاريع لأن صاحب العمل يقدم عطاءه، ويطرح أسعاره حسب مصاريفه وتكاليفه المالية، فالمطلوب من المقترحين والمؤيدين لمثل هذه التعديلات أن يعيدوا النظر بدراستها واستحداث قانون وسطي لا يظلم التاجر، ولا يبخس حق العاملين في القطاع الخاص, أي أن يكون القانون منصفاً وعادلاً بين الطرفين.

المنتج الوطني

قضية أخرى تطرق لها الغنام تتعلق بمطالبة الصناعيين بجعل المنتج الوطني ذا أولوية في المناقصات الحكومية، فقال: إنه من المتعارف عليه أن كل منتج يتم إنتاجه في دولة الكويت حسب القوانين، والنظم المعمول بها فهو (منتج وطني) وقد صدر قرار من وزير التجارة والصناعة رقم 282/ لسنة 2000 بإعطاء الأولوية للمشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية، وكذلك صدور قرارات متعاقبة من مجلس الوزراء ومن وزير التجارة، وكذلك صدر مرسوم مجلس الوزراء 259 لسنة 2003 ومرسوم 13 لسنة 2004 بإنشاء لجنة متابعة تنفيذ أحكام الأولوية المقررة لمشتريات الحكومة والهيئات والمؤسسات للمنتجات المحلية، ورغم ذلك مازالت لم تفعل بالشكل المطلوب والصحيح.

وقال: "من حق المواطن أن يفتخر بالمنتج الصناعي والواجب والحس الوطني يحتم علينا تشجيع أي منتج وطني مهما كان، ومن واجب الحكومة مراقبة وضبط تنفيذ مثل هذه القرارات التي تنعش السوق المحلي، ويصب في خانة تقوية الاقتصاد المحلي".

مشروعات التنمية

أما عن رأيه في إمكانية مشاركة القطاع الخاص في المشروعات التنموية الكبيرة التي تنوي الحكومة تنفيذها ضمن خطتها التنموية، فقد أكد الغنام أن القطاع الخاص مرفد قوي من مرافد الاقتصاد بالبلاد، ويقوم بدور كبير وفعال، وله بصمات عمرانية واقتصادية وصناعية، والمطلوب من الحكومة قرارات أكثر مرونة حتى لا يصطدم القطاع الخاص بقرارات غير مدروسة تمنعه من تنفيذ ما يصبو إليه من مشاريع وخاصة المشاريع

العملاقة.

فرض الضرائب

من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بمقترح فرض الضرائب على الشركات وتحديداً ضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية، رفض الغنام مثل هذه المقترحات، وخاصة في ظل هذه الظروف التي تعيشها المنطقة, فالقطاع الخاص بحاجة إلى تشجيع وقرارات مرنة والوقت غير مناسب لمثل هذه المقترحات.

الاستثمار الأجنبي

وفيما يتعلق بقدرة الكويت على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل التشريعات الجديدة التي صدرت مؤخراً، أشار الغنام إلى أن الكويت قادرة على ذلك؛ لأن عقلية التاجر الكويتي منفتحة وعنده إمكانياته، وكذلك موقعها الاستراتيجي بالمنطقة وتطوير بنيتها التحتية القائمة حالياً بها الحكومة ستصبح في موقع متقدم خاصة رغبة المسؤولين في تشجيع وتذليل كل العقبات.

هيئة الصناعة وبيئة الأعمال

وحول رأيه بالجهود المبذولة من قبل الهيئة العامة للصناعة في تهيئة بيئة الأعمال أمام الصناعيين في الآونة الأخيرة ، قال الغنام: "لا أحد ينكر جهود المسؤولين في توفير قسائم صناعية بعدة مناطق مما شجع المستثمر الصناعي على إقامة مشاريعه، وثقتي بالمسؤولين التوسع أكثر في توزيع قسائم صناعية فهي الحافز الأساسي لكثير من الصناعيين باستثمار أموالهم واستحداث مشاريع صناعية توفر فرص عمل للشباب الطموح صاحب العقلية الصناعية".

وتابع قائلاً: "المصنعون بحاجة للتنسيق المشترك بين الهيئة العامة للصناعة وبين البلدية والجهات الحكومية الأخرى حتى لا يتأخر سير العمل, كما يحتاج الصناعيون إلى تسليم هذا الملف لذوي الخبرة والاختصاص ليقوموا بعمل دراسة شاملة والابتعاد عن الارتجالية بالقرار، وترجمة الخطط والأهداف إلى واقع، وتذليل جميع العقبات وإيجاد كل السبل لتسهيل الإجراءات الحكومية ومنح القروض الصناعية الميسرة بفوائد بنكية لا تذكر, ومطلوب أيضا إقامة الندوات والدورات للشباب بغاية تشجيعهم على خوض الغمار الصناعي".

قطاع السيارات

وحول رأيه في التطورات التي شهدها قطاع

السيارات في الكويت مؤخراً، أشار الغنام إلى ان قطاع السيارات يحظى بأهمية كبيرة بالكويت وبارتفاع متواصل على صعيد المبيعات وتنوع الماركات ولكثرة الوكالات ظهر تنافس شديد بينهم، كل يرغب في تقديم خدمة تنافسية ما بعد البيع لجذب العميل، وهذا الشيء ترك أثرًا إيجابيًا لمصلحة العميل، وزاد من حجم المبيعات.

ولكن بدأت تظهر تحديات تقف أمام تطور صناعة السيارات بوجود شريحة كبيرة تبحث عن السيارة ذات الجودة العالية والأسعار المعقولة فظهر بالسوق ماركات صينية وكورية ذات متانة ومواصفات أوروبية بمقاييس وجودة عالية وبأسعار تنافسية وخدمات ما بعد البيع أغرت شرائح كثيرة من الناس للانجذاب والتوجه باقتناء مثل هذا السيارات فازداد التنافس بين صناع السيارات صبت نتائجه في مصلحة العميل.

مستقبل الاقتصاد

وفيما يتعلق بنظرته إلى مستقبل الاقتصاد الكويتي، أوضح الغنام أن موقع الكويت ومكانتها بين الدول واستقرارها الأمني والاقتصادي يعد فرصة جاذبة لتشجيع المستثمر الأجنبي, وتذليل العقبات أمامه, وهذا من مسؤولية متخذي القرار, ويقع على عاتقهم الإسراع في إنشاء مدن صناعية بالتعاون مع القطاع الخاص لبث روح المنافسة ورفع كفاءة الإنتاج، وكذلك تشجيع المستثمر الكويتي بسحب استثماراته الخارجية وضخها بالسوق المحلي مما يخلق مئات من فرص العمل لشبابنا وشاباتنا.

كلمة أخيرة

وأنهى العم الغنام كلامه بتوجيه كلمة إلى الجيل الجديد من الشباب الكويتي الطموح، والذي يمتلك الإصرار وحب التحدي والمغامرة، خصوصا أن الأغلبية العظمى منهم هم حملة الشهادات العليا، فقال: إن الشباب الكويتي قادر على خدمة بلده وتحمل المسؤوليات, وتحضرني ذاكرتي عند الغزو العراقي الغاشم لبلدنا في عام 1990 حيث أثبت الشباب الكويتي من الجنسين حينها مدى قوة تحملهم وحبهم للكويت، عندما حملوا السلاح في وجه العدو، وأما الذي لم يستطع حمل السلاح فقد قاد سيارات النفايات وعمل بالمخابز وجميع المهن.

لذا أنصح الشباب الكويتي بإلغاء كلمة مستحيل من قاموس حياتهم، وليكن الإصرار والعزيمة هما نهج حياتهم العملية, والابتعاد عن الطمع والجشع, وعدم تقليد الآخرين فالابتكار هو النجاح.

شريكك في المذاق
Partner in Taste

بان كيك على كيفك

بان كيك جاهز للأكل

kfmkuwait
kuwaitflourmills.com

لتوسيع دائرة الترويج الخارجي للمنتجات محلية الصنع

الكويت تطمح لمختبرات مقاييس ومواصفات معتمدة عالمياً

إعداد : م . وليد المجني

أكد مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبد الكريم تقي عبد الكريم أن الكويت تطمح إلى مختبرات معتمدة عالميا للمقاييس والمواصفات، وذلك لتوسيع دائرة الترويج الخارجي للمنتجات محلية الصنع.

وأوضح تقي على هامش توقيعه مذكرة تفاهم مع مركز الإمارات العالمي للاعتماد، وذلك بحضور المدير التنفيذي للمركز الإماراتية أمينة محمد، والقنصل الكويتي في دبي ذياب الرشيدي.

تبادل المعلومات

وقال تقي في تصريحات نشرتها "كونا": إن مذكرة التفاهم تهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات بين الطرفين، والحصول على شهادات اعتماد دولية للمختبرات الموجودة داخل الكويت بما يتيح للدولة إصدار شهادات مقاييس ومواصفات للمنتجات الكويتية تخولها للدخول إلى الأسواق الأجنبية.

وأضاف: أن مذكرة التفاهم ستعزز وتطور من عمل المختبرات الكويتية المختصة بإصدار شهادات المواصفات للمنتجات التجارية والصناعية ومعايرة جميع أنواع البضائع والمنتجات المصدرة والمستوردة.

وأوضح أن الهيئة العامة للصناعة ستستعين بالخبرات الإماراتية في هذا المجال، قائلا: إن "الأشقاء في إمارة دبي حصلوا بالفعل على شهادات عالمية لمختبراتهم، وهذا ما نطمح إليه نحن أيضا".

وأشار تقي إلى أنه بدون وجود مركز اعتماد ذي معايير دولية في الكويت سيكون من الصعب دخول منتجاتها إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، مؤكداً أن وجود مثل هذا المركز سيزيد من جودة أي منتج صناعي كويتي.

مذكرة تفاهم

وأوضح أن هناك جدولاً عملياً متفقاً عليه بالتزامن مع مذكرة التفاهم التي تم توقيعها مع الجانب الإماراتي، ما يسرع في تنفيذ بنودها العملية، وبالتالي إصدار الاعتمادات المطلوبة للمختبرات الكويتية بأسرع وقت ممكن.

وأشار إلى أن من أهم بنود مذكرة التفاهم تسهيل عمليات التبادل التجاري بين الكويت والإمارات، ودول الخليج الأخرى من خلال تطبيق متطلبات المواصفات والمقاييس الدولية للمنتجات والبضائع المتبادلة بين الطرفين.

وأعرب تقي عن أمله في أن تحوز المختبرات العامة في الكويت الاعترافات الدولية بأقرب وقت، ولاسيما الحصول على اعتراف منظمة التعاون الدولي للاعتماد (إيلاك)، والمنتدى الدولي للاعتماد (إياف) بما يعزز من جودة

وحضور المنتج الكويتي في الأسواق الإقليمية.

من جانبه أشاد القنصل الرشيدي بمذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين الهيئة العامة للصناعة ومركز الإمارات العالمي للاعتماد، مؤكدا أن ذلك يعزز من أواصر العلاقات الاقتصادية بين البلدين الشقيقين. وقال: إن مذكرة التفاهم تأتي امتدادا للاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي الموقعة عام 2015 بين الكويت والإمارات، مؤكدا أن هناك اتفاقيات ثنائية عديدة تم التوقيع عليها أخيرا بين البلدين تشمل المجالات كافة، ما يشير إلى حجم العلاقات الثنائية وأهميتها.

تعاون بناء وإيجابي

وأضاف القنصل أن التعاون بين البلدين مستمر على جميع الأصعدة "وكل الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي تم توقيعها ماهي إلا ترجمة للعلاقات الأخوية المتميزة التي تربط الإمارات والكويت، والتي تشهد كل عام إنجازات جديدة تزيد من أواصر الإخاء والمحبة بين البلدين".

ويذكر أن مذكرة التفاهم بين الهيئة العامة للصناعة الكويتية ومركز الإمارات العالمي للاعتماد سارية المفعول لمدة خمس سنوات، وتجدد تلقائيا، وتشمل التعاون في مجال تقويم مطابقة المواصفات لجميع أنواع المختبرات في الكويت، ومنها مختبرات المعايرة والمختبرات الطبية، وأنظمة إدارة الجودة وسلامة الأغذية.

مذكرة التفاهم ستعزز وتطور من عمل المختبرات الكويتية المختصة

هيئة الصناعة ستستعين بالخبرات الإماراتية في هذا المجال

جدول متفق عليه بالتزامن مع مذكرة التفاهم التي تم توقيعها مع الإمارات

الرشيدي : المذكرة تعزز أواصر العلاقات الاقتصادية بين الكويت والإمارات

تحت شعار " الاعتماد يمنح قيمة مضافة لسلاسل الإمداد"

"الصناعة" احتفلت بيوم الاعتماد الدولي الحادي عشر

إعداد : م . وليد المجني

احتفلت الهيئة العامة للصناعة مع العالم بيوم الاعتماد الدولي الحادي عشر الذي صادف التاسع من شهر يونيو 2019 م كخدمة أساسية في سلسلة تقييم المطابقة للمنتجات والخدمات . وقد جاء شعاره هذا العام ليكون مرتبطاً بسلاسل الإمداد والتوريد وهو: " الاعتماد يمنح قيمة مضافة لسلاسل الإمداد. Acreditation: Adding Value to Supply" "CHains

أهمية متزايدة

وبهذه المناسبة، أوضحت رئيس قسم شؤون الاعتماد في الهيئة المهندسة معصومة أكبر أن اختيار الشعار لهذا العام يعكس الأهمية القصوى للثقة التي تقدمها خدمات الاعتماد في دعم الحكومات والمشرعين وقطاع الأعمال عن طريق توسعة قبول الأدوات والآليات التي تساعد في سلاسل الإمداد، وذلك لمختلف المنتجات والخدمات والأعمال، وإن سلاسل الإمداد تلعب دورا حيوياً في تقديم المنتجات والخدمات للمستهلكين وقطاع الأعمال والقطاع العام في الوقت المناسب، وبطريقة فعالة من حيث التكلفة والجودة.

وقالت: إن سلسلة الإمداد هي الشبكة التي تربط بين كل الجهات التي تتعامل معها جهة ما لإيصال منتجها إلى سلسلة الإمداد وهي الشبكة التي تربط بين كل الجهات التي تتعامل معها جهة ما لإيصال منتجها إلى المستهلك، والتي تتضمن الموردين والجهات المسؤولة عن تسويق وبيع المنتجات والخدمات. كما أن سلاسل الإمداد والتوريد هي مجموعة أعمال داخل الإمداد من أجل فرص التحسين، والذي يتعلق بتدفق البضائع والخدمات، والتي تتضمن نقل وتخزين المواد الخام والسلع نصف المصنعة والسلع التامة الصناعة " المنتجات النهائية".

وأضافت إن إدارة سلسلة التوريد بالطريقة المثلى تؤدي إلى: خفض التكاليف وتحقيق جودة أعلى وإنتاج أسرع ونتائج موثوقة وتسهيل عملية التصنيع المعقدة.

وبمأأن الاعتماد باستخدامه لأدوات البنية التحتية الأخرى للجودة مثل المواصفات والمترولوجيا واللوائح الفنية وبرامج وأنظمة تقويم المطابقة، فإنه يؤدي إلى رفع مستوى سلاسل الإمداد والتوريد، والتي تساعد

بكل ضمان في تمكين الثقة في كل المنتجات والخدمات وأسلوب طرحها في الأسواق، بالإضافة إلى استخدامها بطريقة آمنة لدى المستهلك عن طريق التحكم في المخاطر والتوافق مع متطلبات المواصفات واللوائح الفنية والقوانين والتشريعات، والتي تمنح سلسلة ممتدة ومتعمدة من الثقة كونها عمليات مستقلة ومحايدة بطبيعتها .

مشاركة سنوية

وتشارك الكويت سنوياً متمثلة بالهيئة العامة للصناعة مع أجهزة الاعتماد الوطنية والإقليمية والدولية الأخرى في دول العالم في الاحتفال بهذا اليوم لرفع مستوى المعرفة والوعي بأهمية وأنشطة الاعتماد وعلاقتها بحماية المستهلك من خلال الحصول على خدمات ومنتجات آمنة وموثوقة، وإن دولة الكويت حاليا متمثلة في الهيئة العامة للصناعة عضوة في مجلس إدارة مركز الاعتماد الخليجي GAC الذي يضم أعضاء من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعضوة فعالة في المنظمات الإقليمية والدولية للاعتماد التالية:- منظمة التعاون الدولي لاعتماد المختبرات ILAC.، المنتدى الدولي لهيئات اعتماد الحلال IHAF.، منظمة التعاون الآسيوي الباسيفيكي APAC.والجهاز العربي للاعتماد ARAC..

وإن الاحتفال بهذا اليوم يعزز من جهود دولة الكويت في دعم وتطبيق أنشطة الاعتماد والاستمرارية في تفعيل أنشطة الاعتماد على المستوى الوطني؛ لما لها من مزايا في حماية المستهلك ولمواكبة التطورات الإقليمية والدولية في هذا مجال والاعتراف الدولي لكون الاعتماد أعلى مؤشر للشفافية، وأكثرها قبولا على نحو واسع في العالم؛ لما يمنح من المصداقية والموثوقية لنتائج أنشطة جهات تقويم المطابقة.

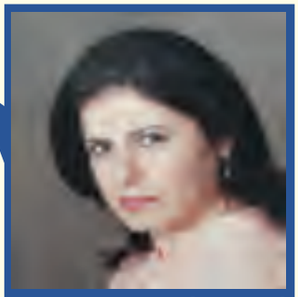

أكبر : أهمية قصوى لخدمات الاعتماد في دعم الحكومات وقطاع الأعمال

دعم وتطبيق أنشطة الاعتماد على المستوى الوطني

سلاسل الإمداد والتوريد هي مجموعة أعمال داخل الإمداد من أجل فرص التحسين

تكمن أهميتها في خفض التكاليف وتحقيق جودة أعلى وإنتاج أسرع

تحت شعار "النظام الدولي لوحدات القياس - أكثر استقراراً

هيئة الصناعة احتفلت باليوم العالمي للمترولوجيا

إعداد : م . وليد المجني

احتفلت الهيئة العامة للصناعة باليوم العالمي للمترولوجيا تحت شعار "النظام الدولي لوحدات القياس - أكثر استقراراً "بحضور قيادات ومسؤولي الهيئة وموظفي قسم مختبر القياس والمعايرة؛ حيث يتزامن الاحتفال السنوي اليوم الـ 20 من شهر مايو كل عام.

اهتمام كبير

وبهذه المناسبة أوضح مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبد الكريم تقي عبد الكريم أن الاحتفال بهذا اليوم يجسد مدى الاهتمام المحلي والإقليمي والعالمي لدور مختبرات القياس والمعايرة الحيوي المتزايد في تشجيع وتنمية اقتصاديات الدول، وأهميتها في تشجيع الصادرات الوطنية للخارج. ولفت إلى أن هذا اليوم الذي يأتي تحت شعار النظام الدولي لوحدات القياس - أكثر استقرارا ليتزامن مع الاهتمام المتواصل لوحدات القياس محلياً وإقليمياً وعالمياً.

نتائج إيجابية

وتمنى تقي للمعنيين في مجال القياس والمعايرة بالهيئة العامة للصناعة المزيد من التقدم لتحقيق مزيد من النتائج الإيجابية التي تخدم القطاع الصناعي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام، كما أشاد بدور التجمع الخليجي للمترولوجيا في تعزيز وتطوير الإمكانيات المترولوجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

تطورات متلاحقة

وبدوره هنأ الوكيل المساعد، نائب المدير العام لقطاع المواصفات والخدمات الصناعية في الهيئة المهندس محمد عيد العدواني الهيئات المترولوجية، لافتاً إلى أن احتفالية هذا العام تتناسب مع مستجدات العصر، ومع التطورات التي نشهدها يومياً في هذا المجال، وبين أن هذا الاحتفال يتماشى مع الجهات المترولوجية في جميع دول العالم، وهو احتفال سنوي لذكرى توقيع اتفاقية المتر الدولية، والتي تم التوقيع عليها في 20 مايو 1875 من قبل ممثلين لعدد 17 دولة. وأضاف أن تلك الاتفاقية تمثل إطاراً للتعاون العالمي المترولوجيا، كما أشار إلى أن تلك الاتفاقية تهدف إلى توحيد القياس في جميع أنحاء العالم باستخدام النظام الدولي للوحدات المقبولة لجميع تطبيقات القياس، واستطرد بالقول: إنه جرت العادة على اختيار موضوع لهذه المناسبة يكون ذا علاقة بعلم القياس؛ حيث تم اختيار موضوع النظام الدولي للوحدات (SI).

ويعد النظام الدولي للوحدات (SI) بمنزلة مجموعة الوحدات المقبولة عالميا لجميع تطبيقات القياس، فبالرغم من أن هذا النظام يهدف إلى وضع أساس للقياسات التي

العدواني: الاحتفالية تتناسب مع مستجدات العصر والتطورات المتلاحقة

لوحدات القياس دور كبير في تعزيز النمو على مستوى الاقتصاد العالمي

ظلت ثابتة لفترات طويلة من الزمن، فإنه يبقى نظاماً عملياً وديناميكياً شهد عدة تعديلات من أجل الاستفادة من أحدث التطورات العالمية.

وحدات القياس

وأشار العدواني إلى أن المؤتمر العام للأوزان والمقاييس (CGPM) ، الذي عقد بفرساي (Versailles) في 17 نوفمبر 2018, قد وافق على اعتماد واحدة من أهم التعديلات على النظام الدولي لوحدات القياس (SI) منذ إنشائه سنة 1960. والتي ترمي إلى التعريف بالنظام الدولي لوحدات القياس انطلاقا من الفهم الجيد لقوانين الطبيعة مع وضع حد للربط بين هذا النظام والتعاريف القائمة على المعايير المادية (Physical Artefacts)، وقد بين أن هذه التعديلات تعتمد على نتائج البحث المتعلقة بطرق القياس الجديدة باستخدام الظواهر الكمية كمعايير أساسية.

كما أشار إلى أن هذه التعديلات، ستدخل حيز التنفيذ اعتبارا من 20 مايو 2019، وهو التاريخ الذي يخلد الذكرى السنوية لتوقيع اتفاقية المتر، والذي يحتفل به دوليا باعتباره اليوم العالمي للمترولوجيا.

تقي: الاحتفال يجسد الاهتمام المحلي والإقليمي والعالمي لمختبرات القياس والمعايرة

دور كبير لمختبرات القياس في تشجيع وتنمية اقتصاديات الدول

دور متميز للتجمع الخليجي للمترولوجيا في تعزيز وتطوير الإمكانيات المترولوجية

في ظل التوجهات الحكومية بترشيد استخدام الطاقة

"الصناعة" : حظر استيراد أجهزة التكييف الهادرة للطاقة

إعداد : علي جاسم

قال مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبد الكريم تقي عبد الكريم إن الهيئة العامة للصناعة قامت باعتماد لائحة بطاقة كفاءة الطاقة لاجهزة التكييف، وذلك تماشياً مع توجيهات معالي وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد ناصر عبد الله الروضان بشأن إعطاء الأولوية لكفاءة الطاقة لأجهزة التكييف.

وتنفيذاً لتلك التوجهات، قامت الهيئة العامة للصناعة بتشكيل لجنة فنية فرعية منبثقة من اللجنة الوطنية الكهربائية والالكترونية برئاسة الهيئة العامة للصناعة وعضوية كل من وزارة الكهرباء والماء وجامعة الكويت ومعهد الأبحاث العلمية لدراسة ووضع متطلبات اللائحة الخاصة بكفاءة الطاقة لأجهزة التكييف.

وأوضح تقي أن اللائحة وضعت الحدود الدنيا لكفاءة اجهزة التكييف المسموح باستيرادها الى الكويت، إضافة إلى إلزام المستوردين والمصنعين بوضع ملصق بطاقة كفاءة الطاقة على أجهزة التكييف والتي تحمل نظام النجوم لتعطي للمستهلك دلالة سهلة وسريعة في هذا الشأن، كما زاد عدد النجوم الموضحة على البطاقة كلما زادت كفاءة المكيف وقل استهلاكه للطاقة الكهربائية، وبالتالي تشرح البطاقة بشكل عملي ومبسط إموراً غاية في الاهمية لتبين للمستهلك الفرق بين اجهزة التكييف المختلفة من حيث الكفاءة. وبين انه تم طرح اللائحة على المصنعين والمستوردين من القطاع الخاص قبل الاعتماد لإبداء الرأي، ومن ثم عرضها على اللجنة الوطنية الكهربائية والالكترونية لاعتمادها على أن يتم تطبيق اللائحة اعتبارا من 5 أغسطس المقبل.

وطلب تقي من المستوردين والمصنعين التواصل مع إدارة المواصفات والمقاييس للحصول على المتطلبات الفنية الواجب الالتزام بها طبقا للائحة.

اللائحة وضعت الحدود الدنيا لكفاءة اجهزة التكييف المسموح باستيرادها

تشكيل لجنة فنية لوضع متطلبات اللائحة الخاصة بكفاءة الطاقة لاجهزة التكييف

الطلب من المستوردين والمصنعين التواصل مع إدارة المواصفات والمقاييس

شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية
QURAIN
PETROCHEMICAL INDUSTRIES COMPANY

نستثمر اليوم...
لغدٍ أفضل.

www.qpic-kw.com

الشرق - شارع خالد بن الوليد - برج كيبكو - الدور 26

يبدأ تطبيقه ابتداءً من 18 يوليو 2019

هيئة الصناعة تنظم استيراد السيراميك من الخارج

إعداد : علي جاسم

أشار المدير العام للهيئة العامة للصناعة عبدالكريم تقي عبد الكريم إلى أن إدارة المواصفات والمقاييس في الهيئة العامة للصناعة بدأت في 18 يوليو 2019 بالتطبيق الإلزامي على جميع شحنات بلاط السيراميك الواردة إلى الكويت.

كميات كبيرة

وأوضح تقي ان الكويت تستورد كميات كبيرة من بلاط السيراميك، معظمه مستورد من إيطاليا والصين ودول شرق آسيا وبعض دول الخليج، مع توافر مصانع محلية وطنية للسيراميك تنتجه بنوعية عالية، لكنها تجد صعوبة في منافسة الأنواع المستوردة الرديئة في السوق الكويتي نظرا لزهد سعرها علما بعدم مطابقتها للمواصفات الخليجية/ الكويتية وانتشار أساليب الغش التجاري في صفقات الاستيراد.

أبخس الأسعار

فالمصانع في هذه البلدان تقوم بعرض ستوكات البلاط المرفوض من قبل مفتشي الجودة التابعين لها بسبب وجود عيوب وتشوهات جسيمة فيها، وبدلا من التخلص منها يقومون بعرضها للبيع بأبخس الأسعار على تجار الدول التي تفتقر إلى انظمة محكمة للتحقق من المطابقة. وللحد من هذه الظاهرة بدأت الهيئة بتشكيل لجنة فنية مختصة لوضع لائحة فنية إلزامية وإدراج منتج بلاط السيراميك لبرنامج تأكيد المطابقة الوطني.

وبين تقي أن الهيئة العامة للصناعة عقدت العديد من الاجتماعات مع الشركات والمصانع المختصة في مجال السيراميك للاستماع إلى آرائهم ومقترحاتهم حول المواصفات المتعلقة في بلاط السيراميك لإعداد اللائحة الفنية والتي تلزم مستوردي ومصنعي بلاط السيراميك بالالتزام بالمواصفات الكويتية المعتمدة.

تقي : المصانع المحلية تجد صعوبة في منافسة الأنواع الرديئة

انتشار أساليب الغش التجاري في صفقات الاستيراد

"الهيئة" عقدت اجتماعات مع الشركات والمصانع المتخصصة

الكويت تستورد كميات كبيرة من بلاط السيراميك، معظمه مستورد من ايطاليا والصين ودول شرق آسيا

صفة قانونية

وأشار تقي إلى أنه صدر القرار الوزاري رقم 17 لعام 2018 والذي يقضي بتغيير الصفة القانونية للمواصفة القياسية الكويتية الخاصة ببلاط السيراميك رقم: KWS 13006:2017 GSO ISO إلى لائحة فنية إلزامية، والتي بدورها تحدد التصنيفات والخصائص وبطاقات البيانات الواجب مطابقتها لجميع شحنات السيراميك الواردة إلى دولة الكويت وذلك للحد من إغراق السوق المحلي بمنتجات بلاط السيراميك غير المطابق للمواصفات ومحاربة الغش التجاري.

أقامت 8 دورات مهنية متخصصة

"الصناعة": تدريب 91 موظفا خلال مايو ويونيو 2019

إعداد: علي جاسم

تحرص إدارة التطوير الإداري على تقديم الجديد والمتطور من البرامج التدريبية والتي تهدف إلى تطوير وتنمية الكوادر العاملة في الهيئة وتحقيق الأداء المتميز للموظف وأعلى درجات الجودة في العمل.

وانطلاقاً من هذا المبدأ يقوم قسم التدريب باستكمال تنفيذ الخطة التدريبية السنوية 2019 / 2020 والتي تعتمد أساساً على الاحتياجات التدريبية لإدارات الهيئة حيث تم تدريب 91 موظفاً خلال شهري مايو ويونيو 2019 موزعين على النحو التالي :-

1- تصميم الخلطات الإسفلتية للطرق بنظام الإستدامة والمتانة المناسبة للظروف المناخية في الكويت:-

يهدف إلى تعريف المشاركين على أساسيات تصميم الرصف والمواد الداعمة للطرق ومناطق التخزين المفتوحة مع التركيز على الامتثال للمواصفات الاستدامة والمتانة.

2- إعداد مخططات المسار الوظيفي:-

يهدف إلى تنمية مهارات التحليل الوظيفي لدى الموظفين وإعداد بطاقات الوصف الوظيفي وطرق تقييم الأداء.

3-اتخاذ الخطوات اللازمة لتقليص المخاطر ونوعية العملاء:-

يهدف إلى مفاهيم خدمة العملاء وأهميتها وعلاقات العملاء والبيع والتسويق وكيفية التعامل مع العملاء على حسب أنماطهم المختلفة.

4- تهيئة المعينين الجدد:-

يهدف إلى تعريف الموظف الجديد بطبيعة عمل الوزارات والخدمات التي تقدمها إضافة إلى المعلومات المتعلقة بحقوق الموظفين التي ينص عليها قانون الخدمة المدنية.

5- متابعة استفسارات وطلبات العملاء والتأكيد على تلبيتها والرد عليها:-

يهدف إلى تنمية مهارات المشاركين في كيفية التعامل بما يتناسب مع

ثقافاتهم العصرية والتطور التكنولوجي المعاصر لتقديم خدمة أفضل.

6- الدبلوم المهني في السلامة والصحة المهنية:-

يهدف إلى تطوير معارف ومهارات واتجاهات المشاركين من الكوادر العربية العاملة في مجال الصحة والسلامة المهنية بكافة مستوياتهم.

7- الموظف الرقمي:-

يهدف البرنامج إلى اكساب المشاركين القدرة على التحول من الموظف التقليدي إلى الموظف الرقمي الذي يجيد استخدام التكنولوجيا الحديثة بشكل احترافي لسد الحاجات لمختلف الإدارات في المؤسسة التي يعمل بها.

8- مهارات صناعة القرار الاستراتيجي والسلوك القيادي المتميز:-

يهدف إلى تنمية مهارات المشاركين في كيفية صنع القرارات الإدارية بكفاءة وفعالية والتعرف على الخطوات الصحيحة ووضع الطرق الملائمة لتنفيذ القرار.

أكدوا لـ" الصناعة والتنمية" أن الإغراق ظاهرة عالمية يجب محاربتها

صناعيون : للمعارض دور متزايد في تعزيز المنتجات الوطنية

(خاص: الصناعة والتنمية)

أجمع عدد من الخبراء الاقتصاديين على أهمية المعارض الصناعية التي تعتبر منصة لتسويق المنتج الوطني والالتقاء بالشركات المتطورة في المجال الصناعي، مشيرين خلال لقاءات متفرقة مع مجلة الصناعة الى ان المعارض فرصة ذهبية للوقوف على اخر المستجدات والتطورات في عالم الصناعة والاختلاط بالثقافات الصناعية المتباينة

وقالوا في تحقيق أجرته " الصناعة والتنمية" إن المعارض الصناعية تساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتوفير سلع وطنية تلبي حاجة السوق المحلية، مشيرين إلى أن المعارض الصناعية تساهم في تحفيز الشركات الصناعية لفتح خطوط الإنتاج في مصانعها وتطويرها، ومضاعفة نسب التصدير للأسواق الحالية والمحتملة، والاستفادة من المواد الخام الحديثة والمتطورة التي تستخدمها الشركات العالمية المتواجدة في المعرض .

وحول ظاهرة الإغراق أشاروا إلى إن تلك الظاهرة عالمية ، حيث ان النمو الهائل في حجم الإنتاج العالمي لمختلف السلع أدى إلى انتشار هذا الشكل من أشكال السعي نحو السيطرة على الأسواق , طالبوا بمحاربة الإغراق بشكل مناسب لاسيما فيما يخص إغراق السلع الوطنية، حيث إن الأمر يضر بآفاق تنمية الصناعات المحلية في البلاد خصوصا وفى المنطقة عموما، وذلك بسبب المنافسة الشرسة من المنتجين الأجانب أو على يد وكلائهم المحليين، وإلى تفاصيل التحقيق التالي :-

دعم الاقتصاد

بداية قال رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة الكويتية للصخور بدر الراشد إن المعارض الصناعية تهدف إلى دعم الاقتصاد الوطني من خلال عرض المنتجات الصناعية الوطنية بمختلف أنواعها، وهو ما من شأنة زيادة الوعي لدى الشباب الكويتي بأهمية هذا القطاع الحيوى، لا شك ان الكويت بحاجة إلى خلق مفهوم العمل الجماعي الصناعي، لبناء مستقبل واعد للشباب الطموح، والإصرار إلى زيادة التنمية البشرية الفاعلة في قطاع الصناعة ولهذا أرى ان تلك المعارض ستتيح ذلك.

وأضاف أن المعارض تعد فرصة لخلق قنوات تواصل بين المصانع المحلية والسوق الخليجي والإقليمي، من خلال التعريف بالمنتج الوطني، وخلق الثقة بجودته التي تطابق المقاييس العالمية.

وذكر أن المعارض تشجع كذلك المبادرين من أصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة، للانخراط في المجال الصناعي، وتعزز التعاون بين الجهات الخاصة والحكومية وربطها في قناه واحدة مع المستثمرين الصناعيين.

وبين أن للصناعة الوطنية دورا بالغ الأهمية في تنمية

الراشد : فرصة لخلق قنوات تواصل بين المصانع المحلية والأسواق الخارجية

الاقتصاد المحلي، مؤكداً أن جميع الجهات الخاصة أو العامة يجب أن تعمل على خلق بيئة صناعية مناسبة، تماشياً مع توجيهات صاحب السمو أمير البلاد بأهمية تنويع مصادر الدخل، وعدم الاعتماد على النفط كمورد وحيد للدخل.

وطالب الراشد جميع المؤسسات والشركات الوطنية، إلى زيارة المعارض للتعرف عن قرب على المنتجات الكويتية، وتسليط الضوء على الدور الوطني الكويتي.

وحول خطر الإغراق قال إنه يعد خطرا كبيرا على المنتجين المحليين، ذلك أن مشكلة هذا النوع من التمييز هي أنه إذا طبق على نطاق واسع فإنه يؤدى إلى إحباط أى جهود محلية للنمو في مجال السلع التي يتم الإغراق فيها ، لذلك أرى أنه إذا ثبت بالفعل أن المؤسسة تمارس الإغراق، يصبح من حق أى دولة مستوردة اتخاذ إجراء مضاد تواجه به هذا الإجراء من جانب المصدر.

منصة للمنتج المحلي

من جهته، قال مدير العمليات في شركة صناعات الخطيب م.حسام الدين أحمد الجمل ان المعارض تشكل منصة لتعريف المستهلك المحلي على سمات ومزايا وجودة المنتج الوطني، و تعتبر نافذة يطل منها في الوقت ذاته على العالم الخارجي، كما أن تلك المعارض تمنح فرصة أوسع للمنتجين الصناعيين في جميع مناطق البلاد لعرض منتجاتهم على الأسواق المحلية والخارجية، مما يسهم في فتح أسواق جديدة للمنتجات الوطنية في الخارج. وأكد أن قيام المعارض الصناعية بهذا الدور يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتوفير سلع وطنية تلبي حاجة السوق المحلية، وإيجاد فرصة لتصدير الفائض للأسواق الإقليمية والعالمية، وذلك لدعم وتعزيز استراتيجية تنويع مصادر الدخل والتي تستند إلى الصناعة كقاطرة للاقتصاد الوطني والتنمية.

وأوضح الجمل أن تنشيط صناعة المعارض أمراً إيجابي حيث إنه يجب تلبية متطلبات العارضين، من حيث العرض والبيع، والتعريف بمزايا ومواصفات منتجاتهم للجمهور ، لافتا إلى أن تلك المعارض تساهم في زيادة الوعي بالقطاع الصناعي وأهميته .

وأشار إلى أن ظاهرة الإغراق خطره على الصناعة الكويتية، ويجب على الجهات المعنية بالصناعة تعديل بعض القوانين، للتصدي لهذه الظاهرة المنتشرة في السوق المحلي ، والقضاء عليها، من أجل حماية الاستثمارات الصناعية، وكذلك لابد من تضافر الجهود من الجهات المعنية بالأمر و المسؤولة في الدولة، من أجل منع السلع غير المطابقة والسلع المقلدة، حيث يجب أن توفر تلك الجهات الإجراءات الكافية، والاستعداد الكامل لتوفير الحماية اللازمة للمنتجات الوطنية، إضافة إلى استعدادها للتعاون مع جميع الجهات الحكومية ذات الصلة، من أجل تحقيق هذا الهدف، والتصدي لظاهرة الإغراق، مع توفير

الجمل : التصدي لظاهرة الإغراق و توفير السياسات الحمائية للمنتج الوطني

السياسات الحمائية للمنتج الوطني، للمساهمة في النهوض والارتقاء به.

أساليب التسويق

وفي السياق ذاته، قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب السابق لشركة الدرة للخدمات البترولية صقر الشرهان إن الشركات تشارك في المعارض الصناعية بهدف مواكبة التطور الذي تشهده الصناعة العالمية حيث تحرص على إضافة الجديد كل فترة سواء من ناحية زيادة الطاقة الإنتاجية أو إضافة تحسينات على منتجاتها أو خلق أساليب جديدة لتقديم الخدمات

الشرهان : فرصة لتوسيع النشاط الاقتصادي وتطوير المنتجات

المقدمة أو لتطوير أساليب التسويق لاسيما وأن الهدف الأساسي هو إرضاء العميل فإن الشركات تعمل جاهدة على تحسين إنتاجها والنهوض به إلى أعلى مراتب الخبرة والجودة والمهارة المطلوبة مما يجعله منافسا جيدا على الصعيدين الوطني والعالمي، مشيرا إلى أن الشركات الصناعية تهدف كذلك إلى عرض منتجاتها للسوق بشكل احترافي ومهني ومنظم ليبرز صناعتها والإمكانيات المتاحة لدى مصانعها، معتبراً أن المعارض فرصة تسويقية مميزة تعطي المساحة اللازمة لعرض المنتجات والإمكانيات الموجودة في القطاع الصناعي لأي بلد بشكل عام .

وأشار إلى أن المعارض الصناعية تعد فرصة لتوسيع النشاط الاقتصادي لأي شركة تتطلع إلى تطوير منتجاتها وتقديم منتجات جديدة بما يخدم مصلحة المستهلك وحاجاته اليومية، كما أن الشركات تسعى دوما لتوسيع رقعة نشاطاتها الإقليمية لتغطية دول المنطقة والجوار بما فيه عائد جيد على الإنتاج المحلي .

ولفت إلى أن الإغراق ظاهرة معروفة في الأسواق العالمية، حيث إن النمو الهائل في حجم الإنتاج العالمي لمختلف السلع أدى إلى انتشار هذا الشكل من أشكال السعي نحو السيطرة على الأسواق، مشيرا إلى ضرورة تفعيل دور الجمعيات والاتحادات المحلية المسؤولة عن محاربة تلك الظاهرة الخطيرة .

وأشار إلى ضرورة رفع درجات الوعي وتثقيف المجتمع تجاه قضايا الإغراق لاسيما وأن تلك الظاهرة زادت بشكل كبير في أسواق العالم ولهذا يجب توعية المستهلكين بأن الإغراق قد يوفر سلعة رخيصة لكن سيخلف أضرارا كبيرة حيث سيكون المستهلك مضطراً لشراء هذه السلعة بثمن باهظ دون أن يجد بديلاً لها أو منافساً لمن يبيعها له, وأرى أنه أمر مهم للغاية أن يكون لدى كل دولة استراتيجية لمواجهة الإغراق باعتباره إحدى السياسات غير المشروعة والتي تضر بالاقتصاد القومي .

وقال إنه يجب على كل الدول محاربة الإغراق بشكل مناسب لاسيما فيما يخص إغراق السلع الوطنية، حيث إن الأمر يضر بآفاق تنمية الصناعات المحلية في البلاد خصوصا وفى المنطقة عموما ، وذلك بسبب المنافسة الشرسة من المنتجين الأجانب أو على يد وكلائهم المحليين، مشيرا إلى أن الإغراق هو إحدى أبرز الشكاوى المستمرة للصناعيين في الدول الصناعية ، إلا أن مقاومة الإغراق تعد محدودة نظرا لصعوبة اكتشاف وإثبات حالات الإغراق .

تحفيز الشركات الصناعية

ومن جانبه، قال مدير عام شركة الاتحاد لصناعة مواد البناء أحمد النوري إن المعارض فرصة لتزويد من يريد التعرف على كل ما هو جديد في عالم الصناعة بما

النوري : تساهم في تحفيز الشركات الصناعية لفتح خطوط الإنتاج في مصانعها

يريد، لاسيما مع التغيرات الحاصله في التعامل مع هذا القطاع الحيوي الهام وتوفر الخيارات العديدة عالية التقنية التي يتوجب ان يكون المستهلك على علم بها لإتاحة الخيارات أمامه في استخدامه من عدمه, حيث رأى أن المعارض فرصة لعرض المنتجات وشرح الخدمات التي تقدم مع تلك المنتجات.

وأفاد بأن المعارض الصناعية تساهم في تحفيز الشركات الصناعية لفتح خطوط الإنتاج في مصانعها وتطويرها، ومضاعفة نسب التصدير للأسواق الحالية والمحتملة، والاستفادة من المواد الخام الحديثة

والمتطورة التي تستخدمها الشركات العالمية المتواجدة في المعرض، وهذا ما ينعكس بكل تأكيد على مضاعفة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي للبلاد وتعزيز الاقتصاد الوطني وتوفير المزيد من فرص العمل للكوادر الوطنية التي تعمل في هذا القطاع الحيوى .

وأضاف أن مشاركة الشركات في المعارض تأتي ضمن الخطة التسويقية لتلك الشركات ، مشيراً إلى أن المعارض المتخصصة تسهم في توسيع دائرة انتشار المنتج الوطني في جميع أنحاء العالم، وتحقيق نتائج إيجابية تنعكس علي الشركات مستقبلاً من خلال التواجد إلى جانب الكثير من الشركات المحلية والإقليمية والعالمية.

وأضاف " أن أهمية التواجد في معارض صناعية تنبع من وجود الشركات والمصانع ذات العلاقة بالمنتجات التي تقوم الشركات الوطنية بتصنيعها في محيط مكاني واحد ما يسهل من التواصل مع المسؤولين فيها بصورة مباشرة، مما يختصر علي الشركات الكثير من الوقت والمسافة التي تحتاجها للوصول إليهم في مختلف أنحاء العالم.

وحول ظاهرة الإغراق أشار إلى أن هناك فعلياً ظاهرة إغراق تغزو ليس فقط السوق المحلي، وإنما الأسواق الخليجية أيضا، فتلك الظاهرة هي حقيقية وليست وهماً على الإطلاق، لافتا إلى ضرورة تعديل بعض القوانين لكي يتم التعامل مع هذه الظاهرة والقضاء عليها، مبيناً أن السبب من وراء إغراق السوق الكويتي بالمنتجات المنافسة كونه سوقا واسعا ومفتوحاً إضافة إلى قابلية المستهلكين على شراء المنتجات الأجنبية بدلاً من الوطنية في الوقت الذي يتمتع فيه المنتج الوطني بجميع المزايا التي تؤهله للوصول إلى العالمية وبجدارة .

قدم تسهيلات مصرفية متنوعة لعملائه

تمويلات البنك الصناعي تجاوزت المليار دينار في 45 عاماً

(خاص: الصناعة والتنمية)

قال رئيس مجلس الإدارة في بنك الكويت الصناعي مصعب سالم النصف، إن البنك حقق إنجازات كبيرة خلال مسيرة عمله التي بلغت 45 عاماً في دعم التنمية الصناعية، حيث وفر التمويل الصناعي الميسر لنحو 1089 مشروعا صناعيا بقيمة 1.25 مليار دينار بالإضافة إلى تسهيلات مصرفية متنوعة لعملائه الصناعيين.

وأكد النصف، وفق تقارير صحفية، استمرار البنك الصناعي في تنفيذ خطته الاستراتيجية الهادفة إلى تعزيز دور البنك في دعم القطاع الصناعي وتوفير التمويل والتوسع في أنشطته وتحسين خدماته وتحديث أنظمته الآلية المصرفية. وأوضح النصف أنه على الرغم من تباطؤ النشاط في القطاع الصناعي الذي شكل تحديا لأنشطة البنك في التوسع والنمو، فإن البنك تمكن من الحفاظ على أدائه وتصنيفه الائتماني العالي.

محفظة القروض

وقد سجل رصيد محفظة القروض الصناعية 173.5 مليون دينار مع نهاية عام 2018، في حين سجل رصيد التسهيلات التجارية 176.6 مليون دينار.

وأشار النصف إلى أن البنك يدير 3 محافظ مالية متخصصة نيابة عن الحكومة، مضيفاً أن محفظة "الصناعي" للمشروعات الصغيرة قدمت التمويل وفق أحكام الشريعة الإسلامية إلى أنشطة الكويتيين في القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال عام 2018 بقيمة 17.5 مليون دينار لمجموع 206 مشروعات، في حين بلغ حجم الالتزام المتراكم بالتمويل منذ تشغيل المحفظة حتى نهاية 2018 نحو 153 مليون دينار جرى تقديمها لـ1704 مشروعات.

وتابع النصف : قدمت محفظة التمويل الزراعي قروضاً بلغ إجماليها 4.1 ملايين دينار لعدد 54 مشروعاً للأنشطة الزراعية والإنتاج الحيواني والأسماك.

حجم التمويل

وقال إن الإجمالي المبلغ المتراكم لحجم القروض التي قدمتها المحفظة للفترة 2001 - 2018 بلغت 126 مليون دينار لـ794 مشروعاً.

وأوضح النصف أن محفظة التمويل الصناعة التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وفرت التمويل للمشروعات الصناعية ، حيث بلغ إجماليها في 2018 حوالي 1.5 مليون دينار، في حين بلغ متراكم الالتزامات بالتمويل منذ تشغيل المحفظة في عام 2009 وحتى نهاية 2018 حوالي 43.6 مليون دينار قدمت إلى 28 مشروعاً صناعياً.

وتطرق النصف لأداء 2018 واستعرض النصف أداء البنك خلال عام 2018 قائلاً: إن نتائج البيانات المالية المجمعة لبنك الكويت الصناعي عام 2018 تعكس أداءه الثابت وجودة أصوله ومتانة قاعدته المالية ، حيث حقق نمواً في إجمالي الأصول التي بلغت 699.4 مليون دينار بنهاية 2018، كما بلغ إجمالي إيرادات التشغيل حوالي 36.7 مليون دينار، وتمكن بعد استقطاع المخصصات الاحترازية اللازمة من تحقيق صافي ربح قدره 11.13 مليون دينار في نهاية عام 2018.

تطوير الإجراءات

وأفاد بأن البنك يعمل حاليا مع مكتب استشاري على مراجعة وتطوير الإجراءات وسياسات العمل بالدوائر المختلفة، بالإضافة إلى تكليف مكتب استشاري خارجي لاقتراح الهيكل التنظيمي الجديد، كما يواصل البنك تطوير وتحديث أنظمة تقنية المعلومات لخدمة دوائر البنك والعملاء.

72% عمالة وطنية

ارتفعت العمالة الوطنية إلى 72 % من إجمالي موظفي البنك ، حيث أكدّ النصف أن البنك الصناعي يولي اهتماما بموارده البشرية ويسعى إلى استقطاب الكوادر المؤهلة ويحرص على تطوير قدراتهم ومهاراتهم الفنية لرفع مستوى كفاءة الاداء وخدمة العملاء، موضحاً أن نسبة الكوادر الوطنية من إجمالي العاملين في البنك وصلت إلى 72 % مع نهاية 2018.

وأفاد بأن البنك يتطلع خلال المرحلة المقبلة إلى تنفيذ مجموعة من الأعمال التي تهدف إلى الارتقاء في أداء أنشطته وخدمة عملائه لمواجهة التحديات ومواكبة التطورات.

الاستمرار في تنفيذ استراتيجية البنك الساعية لدعم القطاع الصناعي

البنك تمكن من الحفاظ على أدائه وتصنيفه الائتماني العالي رغم التحديات

محفظة "الصناعي" قدمت تمويلاً بقيمة 17.5 مليون دينار للمشروعات الصغيرة

إجمالي الأصول بلغ 699.4 مليون دينار بنهاية 2018

محفظة التمويل الزراعي قدمت قروضاً بلغ إجماليها 4.1 ملايين دينار

بالتعاون مع شركة KDD وبحضور مدير عام الهيئة ومشاركة موظفيها

"هيئة الصناعة" أقامت يوماً ترفيهياً لموظفيها

إعداد: سالم المهنا

نظمت إدارة العلاقات العامة والإعلام في الهيئة العامة للصناعة يوماً ترفيهياً لموظفيها بالتعاون مع شركة KDD وذلك للتعرف على منتجات الشركة والخدمات التي تقدمها لعملائها.

ويعكس تنظيم هذا اليوم الاهتمام الكبير والمتواصل من قبل الهيئة العامة للصناعة لتحقيق التعاون البناء مع العديد من البنوك والشركات الصناعية في العديد من القطاعات المختلفة.

وقد تواجد مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبد الكريم تقي عبد الكريم وعدد من قيادات موظفي الهيئة في الإدارات المختلفة وكذلك مسؤولو شركة KDD يتقدمهم الرئيس التنفيذي للشركة وائل عبود وإبراهيم الشايع.

وتستهدف الهيئة العامة للصناعة تنظيم مثل تلك الفعاليات لتعريف موظفيهم بالمنتجات والخدمات التي تطرحها تلك الشركات والاستفادة

منها في ظل خطة الهيئة المتزايدة للتواصل مع بيئة الأعمال في القطاعات المختلفة وبما يخدم موظفيها ويحقق مصالحهم.

وتقوم إدارة العلاقات العامة في الهيئة العامة للصناعة بتنظيم يوماً لموظفيها يوم 17 يوليو الجاري بالتعاون مع بنك بوبيان للتعريف بخدمات الشركة في مختلف المجالات وبما يحقق المنفعة لعموم موظفيها.

وتسعى إدارة العلاقات العامة والإعلام إلى تنظيم تلك اللقاءات بشكل شهري وأن تكون مثل تلك الفعاليات حافزاً لموظفي الهيئة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الشركات والبنوك لعملائها.

وتبدي الهيئة العامة للصناعة اهتماماً كبيراً بموظفيها في مختلف الأقسام والإدارات والقطاعات التابعة لها وبما يحقق التناغم بين أهدافها الاستراتيجية التي تحرص على تطبيقها والاستفادة من المنتجات والخدمات التي تطرحها الشركات والمصانع وبما يخدم موظفيها في جميع المجالات.

تنظيم اليوم يعكس اهتمام الهيئة المتزايد بموظفيها وتقديم خدمات متميزة لهم

عبد الكريم تقي أشاد بالتنظيم وبالتعاون المتميز بين موظفيها

التعريف بمنتجات الشركات والبنوك بخدماتهم هدف رئيسي من تنظيم الفعاليات

تنظيم تلك الفعاليات بشكل شهري وبما يلبي احتياجات موظفي "الهيئة"

جون روكفلر .. ..

أهم رجال صناعة النفط العالمية منذ 1859 وحتى الآن

(خاص: الصناعة والتنمية)

في عالم المال والأعمال، هناك تجارب عالمية استطاعت أن تحقق الريادة والتميز في المجالات التي عملوا بها، وتمكنوا بالصبر والمثابرة من صناعة مجدهم عبر التاريخ وأصبحوا مضرب الأمثال لكل العصور.

ومن بين المجالات التي شهدت طفرات غير مسبوقة في التطور، صناعة النفط العالمية التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية وانتشرت بعدها في كل أرجاء العالم.

وعبر صفحات " الصناعة والتنمية" نستعرض إحدى تلك التجارب المميزة في أدائها والمتميزة في تحقيق طفرات غير مسبوقة، والتي من خلالها يمكن لرواد الأعمال من المبادرين أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أبناء الكويت، وكذلك رجال الأعمال الاستفادة منها وتطبيقها في مسيرة حياتهم المهنية.

وشخصية هذا العدد هو جون دافيسون روكفلر المولود في 8 يوليو عام 1839 والمتوفى في 23 مايو 1937، وكان من كبار رجال الأعمال والصناعيين في الولايات المتحدة الأمريكية، لعب دورًا محوريًا في تأسيس صناعة النفط، وذلك عن طريق شركة "ستاندارد أويل" التي قام بتأسيسها في عام 1870 في كليفلاند بولاية أوهايو الأمريكية، وقد تمكن روكفلر من السيطرة على نحو 90 في المئة من صناعة تكرير النفط في الولايات المتحدة بحلول عام 1879.

ونظرًا للسيطرة الكبيرة التي تمتع بها روكفلر على صناعة النفط الأمريكية عبر شركة "ستاندارد أويل" العملاقة، والتي ترأسها منذ تأسيسها في يناير 1870 ، ولأن " ستاندارد " التي تم تفكيكها بقرار المحكمة العليا الأمريكية عام 1911، فهي تشكل اليوم العمود الفقري لصناعة النفط الأمريكية والشركات الناتجة عن تفكيك " ستاندارد" إلى 34 شركة مثل إكسون وموبيل اندمجوا معا في أواخر التسعينيات ليشكلوا إكسون موبيل - أكبر شركة نفط خاصة في العالم)، وشيفرون (ثاني أكبر شركة نفط في الولايات المتحدة بعد إكسون موبيل)، وكونوكو (اندمجت فيما بعد مع فيليبس ليشكلوا كونوكو فيليبس - ثالث أكبر شركة نفط في الولايات المتحدة بعد إكسون موبيل وشيفرون)، وسوهايو وأموكو وأرامكو، وقد استحوذت بريتيش بتروليوم فيما بعد على سوهايو وأموكو وأرامكو، والثلاثة معا يشكلون شركة بي بي في شمال أمريكا وأرامكو في المملكة العربية السعودية) وماراثون أويل وعدة شركات أخرى تعمل أيضا في مجال النفط وخدماته.

ولهذا، يعتبر روكفلر أهم رجل أعمال في تاريخ صناعة النفط منذ انطلاق هذه الصناعة عام 1859 وحتى اليوم.

نشأته وتعليمه

ولد جون روكفلر في مدينة ريتش فورد بولاية نيويورك الأمريكية ، وهو من أصول

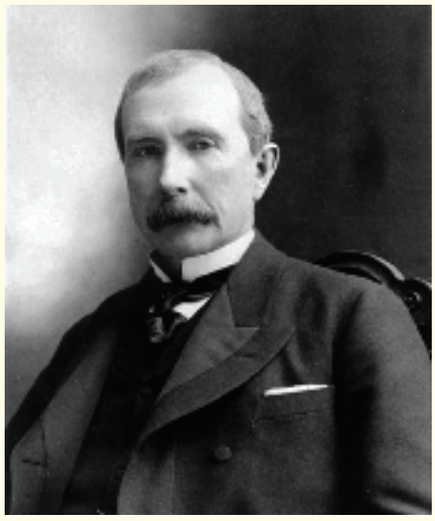

ألمانية في حين أن والدته من أصول أسكتلندية درس في " أكاديمية أويغو " سنة 1851، ثم انتقل إلى سترونجيسفيل Strongsville وهي ضاحية من ضواحي مدينة كليفلاند؛ حيث نال شهادة الثانوية العامة الرسمية.

وبعد ذلك انضم لدورة في إدارة الأعمال والأرشيف التجاري في كلية فولسوم Folsom's college ونجح فيها بامتياز. استهوته دراسة الحساب والأرقام، فأبدع في هذا المضمار وأصبح من رواده، وكان يتمتع بسمعة جيدة ومشهور بحسن أدائه وبسرعة البديهة لديه وبلاغة المنطق وطلاقة لسانه وصدق حديثه وأمانته وذكائه الشديد، عمل كمساعد محاسب، ثم تطور بسرعة، وأصبح المسؤول الأول عن حسابات الكميات والتسعير والتثمين في أنحاء ولايته، وقد جمع جراء ذلك مبلغ يقدر بـ 2500 دولار.

حياته المهنية

وفي عام 1963 انتقل للأعمال الصناعية، فأنشأ مع الأخوين كلارك أول مصفاة للبترول في مدينة كليفلاند بولاية أوهايو، وبتلك الخطوة الجريئة أصبح متقدما من الناحية المالية والعملية. وفي سنة 1865 اشترى حصة الأخوين كلارك بقيمة 72 ألف دولار، وأصبح المالك الوحيد للشركة.

"ستاندارد أويل"

وفي عام 1870، أنشأ روكفلر عدة مصافي في ولاية أوهايو، بالاشتراك مع مجموعة من رجال الأعمال والمستثمرين وأصحاب الخبرة، ومن بينهم المخترع الكيميائي البريطاني المتخصص باستخراج النفط الصخري صمويل أندروز وشقيق جون روكفلر الأصغر ويليام روكفلر وابن كليفلاند رجل الأعمال الشهير ستيفن هاركنس لتأسيس شركة أطلقوا عليها اسم "ستاندارد أويل" البترولية برأسمال قدره مليون دولار تحت راية "ستاندارد أويل standard oil " لتصبح من كبرى شركات النفط في الولاية.

مصافي نفطية

ثم انتقل روكفلر بعد ذلك إلى مصفاة الكيروسين والديزل وزيوت المحركات، وأضحى عميد صناعة الطاقة في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، فلا منافس حقيقيا له في هذا المجال، وكان كلما مرت شركة إنتاج نفطي بضائقة مالية أو تعثرت بإدارتها، عمل على شرائها بأسعار مغرية حتى سيطر سيطرة تامة على السوق النفطي وأعماله في جميع أنحاء أمريكا الشمالية بحيث أصبح 90 في المئة

لعب دورًا محوريًا في تأسيس صناعة النفط وذلك عن طريق شركة "ستاندرد أويل"

نال شهادة الثانوية من مدينة كليفلاند الأمريكية

انضم لدورة في إدارة الأعمال والأرشيف التجاري ونجح فيها بامتياز

في عام 1870 أنشأ عدة مصافي في ولاية أوهايو مع مجموعة من رجال الأعمال

أصبح 90 في المئة من استخراج وتكرير النفط في أمريكا تابعًا لإحدى شركاته

ساهم بنصيب كبير في إنشاء الجمعيات الخيرية في أنحاء الولايات المتحدة

ساعد كبار السن والمحتاجين ودعم جهود البحث العلمي في مختلف المجالات

توفي عام 1937 متأثرًا بعدة أزمات قلبية لاحقته في آخر عامين من حياته

من استخراج وتكرير وبيع وتحميل وشحن الذهب الأسود تابعا لشركاته بصورة أو بأخرى.

بورصة مانهاتن

وفي سبيل تطور الصناعة النفطية، عمل روكفلر على إنشاء بورصة مانهاتن للنفط سنة 1882م لتسهيل تداول وبيع العقود الآجلة، كما انتقل للعيش في مدينة نيويورك التجارية، وأصبحت راية " ستاندارد أويل standard oil " ترفرف في الشارع الخامس هناك، ولاحقا بنى برجها في منطقة برودوي، وقد حمل اسم "ستاندارد أويل " ثم حول شركته إلى شركة قابضة تحت مسمى النفطية القياسية معيار(الثقة)، وترأس مجلس إدارتها 1909م، وفي سنة 1911م حكمت المحكمة العليا الأمريكية على شركة معيار(الثقة) بالتقاسم إلى 34 شركة جديدة، بسبب انتهاكها لقوانين الاحتكار والسيطرة المعمول بها في أسواق الولايات الأمريكية، وهنا ظهرت شركات مثل ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا وستاندارد أويل أوف نيوجيرسي وستاندارد أويل أوف أوهايو وستاندارد أويل أوف نيويورك وستاندارد أويل أوف أنديانا والقياسية وأخيرا إكسون موبيل ، وكانت جميعها تابعة له بطريقة غير مباشرة.

حكم الاحتكار

وبعد حكم محكمة الاحتكار قرر روكفلر الاستثمار خارج بلاده، وبدأ يتوسع تدريجيًّا في أمريكا اللاتينية وأوروبا والشرق الأوسط، ثم أفريقيا وآسيا وأضحت المنافسة محصورة بينه وبين تحالف رويال تدش شل البريطانية - الهولندية وشركة النفط الأنجلو-الإيرانية بريتيش بتروليوم لاحقا وبارانوبل السويدية - الروسية التي أممت لاحقاً، وأصبحت خارج السوق علما بأن الشركات المذكورة تقاسموا منابع النفط في العالم.

أعمال خيرية

وقد جعل روكفلر العمل الخيري جزءاً أساسياً من حياته العملية، كما كان له أيادٍ بيضاء في أغلب مناطق العالم، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث أنشأ الجمعيات الخيرية والإنسانية ومساعدة مناهج البحث العلمي والفقراء وبيوت كبار السن واللاجئين والمحتاجين، وفي آخر سنين عمره تعرض لعدة أزمات قلبية فارق الحياة على أثرها في منزله الكائن في أورمندا بيتش بولاية فلوريدا، ودفن بمقابر العائلة في كليفلاند عام 1937.

بنك الكويت الصناعي

صرح تنموي

- جودة في الخدمات المصرفية المتكاملة
- تسهيلات مصرفية للتشغيل الصناعي
- التمويل وفق أحكام الشريعة الإسلامية
- ترويج فرص الاستثمار الصناعي
- التمويل بفوائد ثابتة تشجيعية
- تمويل متميز طويل الأجل
- الاستثمار في المشاريع الصناعية الواعدة

الصناعي IBK

بنك الكويت الصناعي ش.م.ك

The Industrial Bank of Kuwait K.S.C.

شركاء في التنمية الصناعية

1844446 • www.ibkuwt.com

مجلة الصناعة والتنمية

شاركونا

أسرة تحرير مجلة الصناعة والتنمية التي تصدرها دورياً الهيئة العامة للصناعة ترحب بمشاركة كل الزملاء والزميلات والأساتذة الكرام من مختلف التخصصات الاقتصادية والصناعية من خلال نشر دراساتهم وبحوثهم أو أية مقالات تخصصية ترغبون في نشرها وفقا لما يلي:

1 – ألّا يزيد عدد كلمات المقال على 500 كلمة.

2 – يزود المقال بالرسومات والأشكال أو الصور على أن تكون هذه الصور صالحة للاستخدام في الطباعة high resolution

3- على صاحب المقال إرفاق صورة شخصية وإيضاح المسمى الوظيفي والإدارة التابع لها.

4- يمكن إرسال كل مشاركاتكم باسم رئيس التحرير على البريد الالكتروني التالي:

almujanni@hotmail.com

للاستفسار : 25302637 - 66660067

@Social_Pai

@PAI_KW

شريكك في المذاق
Partner in Taste

صغير الحجم..
لذيذ المذاق

ميني كب كيك التمر بحشوة الكراميل المالح

kfmkuwait
kuwaitflourmills.com

THE KEY

in building Kuwait's future

A SOLID FOUNDATION FOR FUTURE GENERATIONS

KUWAIT STEEL حديد الكويت

الشركة المتحدة لصناعة الحديد (ش.م.ك.م.)

United Steel Industrial Co. (K.S.C.C.)

Tel.: +965 2320 0000 - Fax: +965 2326 1283

E-mail: commercial@kwtsteel.com - web.: www.kwtsteel.com

ISO 9001:2015 ISO 14001:2015 OHSAS 18001:2007 ISO 6935-2

Certified by: All Governmental Organizations & Ministries in the State of Kuwait